

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی



۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
 کتاب (الف) راجع  
 مؤلف: عبدالمطعم قزوینی (قاصد) (قاصد)  
 موضوع: (۲۰۱) از کتب اهدائی: کمزاره  
 شماره اختصاصی: ۱۰۹۸۵  
 شماره ثبت کتاب: ۱۰۹۸۵  
 تهران: کتابخانه مرکزی ایران



۳۰۱  
 ۲۱۰۶۸۵

بعضی و نافع المتوسط  
 یازدهم که در نیمه جوانی  
 زیاده و قرائت جواب  
 و علی هذا التقسیم  
 لایق الخواص لا یتیم  
 ب من جاکن بل  
 و صولات بحسب  
 العقل عنه و یسیر  
 فالو الویدان  
 عنه و واسطه بینهما  
 ثالثاً عباره عن  
 مرة عن الواسطه  
 ما فی الاستیة و  
 قلبه من لا یکن  
 سما را بهما سینه  
 مل قسماً واحداً  
 نتیجتاً لا یکن  
 لا المفرد و دون  
 ان ینکون کل

فاهم

رب يسر ولا تعسر بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تم بالخير  
 ان من المعروف المشبهة بالفعل التالفة للاسم والرافعة للخبر فاسم الحق  
 تفضل الحق من حق الامر اذا ثبت او من حقيقة اذا اثبت او من حق الفعل  
 اذا وجب او لتحقيق مع الجدي والحل وفيه مضاف الى ما موصولة به مع الذي  
 او موصولة به في معنى وصلة او وصفة بنوعين من مطاوع وفتح يقال وفتحها  
 فتوشت اصله من الوشاح وهو شئ ينسج من اديم عريضا ويرصع  
 بالجوهر وثمة الحرة بين عانها وكشمها مع ما بعده اعني قوله بذكره  
 صدره رب تم يعني اقول في الفعل صدر كل شئ اوله اي اول الكتاب  
 مع كتاب وهو معروف والذات من وبي الكراميس رب تم اي بذكر من  
 قولهم هم متوافرون وتوفره افرجيبان يعني اوتيم من الوفور يعني التمام  
 ويجوز ان يكون من قولهم على كذا اذا كان مصروف التمام اليه وراعي  
 حرمانه على شدة بسطه من شدة لطفه اذا بسط السعة فصل ان اذا  
 ذكر بمعنى العضو واذا انت بعين الجارية بفتح السين الابد في الحاضر وعين  
 الغائب في الضمير المبداء خلاف المحض والاضمار في السعة جميع الايام  
 او الالف في الملك على التام او السهاما والانعام وخبره قوله محمد الله  
 نع على زواجر جمع زابرة من زهرت النار زهورا ضاربا اياهم جميع  
 ايد جمع يد فهو جمع ككارة وفيه اللغوية الجارية المحصورة والنعمة والنعمة  
 والمراد منها الوسطى اي لغاؤه المضنية التي انشرفت من اشروق وجهه  
 انها وتلاها لا حسا في ظلم فلهذا يكون التام وفي خلافه النور والظلم

لونه

العقل بتقديم العقل على المحض وتوسيط الوجودي المحض وناظره المتوسط  
 ثم تسري ويدل على اولوية الشئ في الاصل المتقبل بانه الذي يتم الجواب  
 فالاسم والفعل مستقلان لانه يتم الجواب بينهما الجواز زيد وقراء في جواب  
 من يار وما فعل دون في جواب اين قراء في الدار مثلا وعلى هذا التفسير  
 يلزم ان بعدوا الاسماء الموصولات من قبيل اشرف لان الجواب لا يتم بها  
 بل يحتاج الى الفعل الا ترى انك لا تقول الذي في جواب من جازك بل  
 يقول الذي عرفت الجواب ان الوضع مرادوا افتقار الموصولات بحسب  
 الاستعمال كالقفل فلا تجزمه عن الاستقلال والآخر العقل عنه وليس  
 كذلك وسبب هذه الزيادة تحقيق في تعريف الخبر وقالوا الوجودان  
 العبارة على حسب المعية عنه ويؤثر في ذات ومرتبة عنه واسطة بينهما  
 لا يجاب او سلب وقطع او شك فيكون العبارة ايضا ثلثة عبارة عن  
 الذات وبين الاسم وعبارة عن احدث وفي الفعل وعبارة عن الواسطة  
 وفي اشرف لان اشرف وصل وروابط تتلوا في المعاني الاسمية وفي  
 الفعالية وقالوا الوجه لادجاء لرباع والالكان في العلب مع الالكان  
 التفسير عنه واللازم منتف وانبات ارباب المعقول قسما رابعا سوية  
 كلية وجودية لا ينفك لان ارباب المعقول اربعة مع الفعل قسما واحدة  
 ولا بعدية كما بعد في تسمية الاسم اداة اذ عند اختلاف جهتي بحث لا يلزم  
 تطابق الاصطلاحين على ان المقسم في اعتبارهم اللفظ المفرد دون  
 الكلية وقد اجمع النحاة على ذلك وقالوا الوجه فيه انما ان يكون ركن



للسناد الاول اما ان يعمله بطريقه الاول او الثاني هو الاسم وان  
 هو الفعل والثالث هو الحرف فمن اشبه رابعا وسماه خالفه فقد  
 اجماعهم فلا عجزه بقوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه بعضهم جعلوه  
 واجابوا عن رده اذ اوجبنا هذا الحديث ولما يعجز بان جواز  
 الحديث عن معنى الاسم سواء كان مع لفظ الخاص او لا وبعضهم جعلوه  
 رسالا لا ينعكس لا مشتق كل ما يجوز ان يحدث عنه فليس باسم  
 كما في مثل المثلثين المذكورين فيكون الحديث خاصه غير شاملة  
 افراده لا ذاتيا له ولا مجازيه عن الاول بان معناه الوقت مع  
 في لفظ الحديث عن مثله متعنه لان الاسم اذا تضمن معنى فيكون  
 لازم النظرية الذي يكون منصوبا ابدوا الاضمار عنه يستلزم اجتماع  
 الترخيص والتعقيب معا في حالة واحدة ليس بشئ لان التعقيب لا يستلزم  
 القزوم فكم لمن نظائره تعلق عليها لو تبع اللفظ المنصوب على النظرية  
 في تركيبيهم ولو قال اذ اتقن فيكون منصوبا والاضمار في هذه الحالة  
 عنه لا يجوز لما ذكرنا لكان له وجه وبعضهم جعلوه صا او زادا عليه  
 شيئا تنميها له منهم المص حيث قال الاسم ما جاز اي كلمة جاز ان يحدث  
 عن معناه بلفظ الخاص له او كان في معنى ما يحدث عنه اي معنى اسم يحدث  
 عنه بلفظ ذلك الاسم او في معنى المعاني يجوز ان يحدث عنه بلفظ موصوفه  
 له وفيه ايضا النظر المذكور وفيه كلام سياتي وهذا شبه قول ابن  
 مالك في شبهه فالاسم كلمة اسند ما معناها الى نفسها او الى غيرها

وكل منهما له الترخيص ويبدأ بالاول فلهذا ما اعتبره الاسناد والمعنوي  
 واعتبره ابن مالك استرا عن الاسناد والمعنوي لعدم اختصاصه به  
 ليس كذلك اذ كل اسناد ومعناه كان او منعوت مختص بالاسم لان الخبر  
 عنه في ضرب ثلث لفظ وهو اسم لا يدل على حدث سواه ضرب الاول  
 على الحديث والزمان واما الثاني فلانه اقل لفظ الاسناد الاعم  
 من الحديث والحق انه ليس بجدي بل هو رسم لان صحة الاضمار عنه  
 معناه ليس ذاتيا له بل خاصه ولهذا قال ما جاز ان يحدث عنه  
 ومن علامه جواز الاسناد اليه وعم ان يرد وقيل لا يقال  
 عرف المص الاسم لان التعريف اعلم من الحد والرسم بعينه جواز الحديث  
 عنه والحد وعنه يجوز الحديث بدليل ما سياتي بعد ان شاء الله فعل  
 الاخذار عن اتيان الصحه انه جعل المص الموصول الذي لا بد في  
 استعماله ان يذكر له صليته جملته صحبه الحكم معلومه العقدة وتلك  
 الجملة بما جاز ان يحدث عنه فلما اراد ان يرد الاضمار عن المص بعينه  
 اخبر عنه بذلك على الوجه الذي اورد الشوقي ثم لما علم المص ان من  
 الاسماء التي يجوز الحديث عنها كما سماها الافعال والاسماء المختصة بالنداء  
 والمصا دار اللازمة للتعقيب على المصدرية وكما الاسماء المأرمة  
 للنظرية اي اللازمة لظرفيتها على زيادة الاسم مثل رد فكم ويجوز ان  
 لا يكون زائدة لان ملزوم النظرية ليس مطلق الاسم بل الاسم المعبر  
 وقوع الفعل فيه وبهذا المفهوم معتبر في النظرية واما فيكون ملزوما



ذلك الاسم اردو جواب لما بقوله اورد عقبيه بقوله لو كان في معنى ما يحد  
عنه بشئ من معنى او بالاضافة وقد اوضح معناهما فيما ترون فيكون ذلك  
 التعريف شاملا للاسماء اللازمة للطرفية مثل معنى وحيت فانها وان  
لم يفتح اليك عنك للزوم فترى ان الالف في معنى ما يحدت عنه فانك اذا  
 قلت انك متى علم النفس كان ذلك هذا في معنى انك وقت طلوع  
 الشمس وكذلك الامر اذا قلت اجلس حيث زيد بالفتح يعني انك حين  
 اجلس زيد وكلنا بما صححنا ان الالف يجوز اضافة الى الجملة الاسمية والى  
 الجملة الفعلية اذ انها اجلس في مكان جالس زيد والوقت  
 والمكان ما يحدت عنه كحطاب الوقت فان الوقت حدث عنه في هذا  
 الموضع بانه طيب واتسع المكان فان المكان فيه حدث عنه بانه شمس و  
 انما شمس في السماء اللازمة للطرفية بحيث ومتى وركن التمثيل اذ  
 واذا تخالف للمص لانه في ايراد اي ايراد المصنف اذ واذا مفعول لا يرد  
 من هذا القبيل الى من قبيل الاسماء اللازمة للطرفية متعلق به وهو مع  
 جاره خبر مبتدأ هو نظر لانها اي اذ واذا لا بد من ان الطرفية لانه نفس  
 سيؤيد على ذلك في الآية اي على عدم كونها لازمة للطرفية فاجازاه  
 سبويه اذ انقوم زيد اذ انصرف عن ويضع وقت قيام زيد وقت  
 قعوده غير وفاء اي سبويه اذ ايهما اي في المثال المذكور مبتدأ في القدر  
 وخبر في الآخر وذلك لاني ان اذ جعل طرفية غير لازمة ويدل عليه قوله في  
 اذ او قوت الواقعة في قراءة من قرأ فاقضه وراثة بالفتح فانه مبتدأ

خبره

خبره اذ ارجت الارض وليس في فاقضه وراثة احوال ثلثة فخالص وقت  
 وقوع الواقعة صادقة الوقوع فاقضه قوم راقية اخرى وقوت رجة الارض  
 ويمكن تحريك الالف على وجه لا يخرج عن اصلها والجواب فاصحاب وما بعده اي  
 فاصحاب المدينة ما انما بهم واغفلهم واصحاب اي واصحاب المشقة ما احقرهم  
 واستفاهم واصلها الترخيش لمعول ليس هو جوف اي اذ او قوت كان  
 كيت وليت او معول اذ المقترة فاصحاب كينة تفسير لقوله وكنت اربا  
 اربا باثلاثه واذا رجيت اما بدل من اذ او قوت او منصوبة بخافضه و  
 راقية واشتد اي قرأ شعر غيره ويقال لشدت فلانا شوه فاشده و  
 هذا الشعر بخلاف غيره اي غير سبويه وبعد غدا ليهف من ليهف بالكره  
 يلهب اي تزن وتحرر نفس ليهف نفس زيد به ليهف مضى اي في شغفان  
 كلته يتح يا علي ما فات قال فقلت بعد ركن ما فات متى يلهف ولا بدت  
 ولا لو ان اراد بها من علام فصل بقوله يا ليهف نفس اذ ارج قال ارج  
 يروج ورجا نقيض غدا يغد وغدا فانه راجع مصدر وقد يكونان معا  
 للوقت من زوال الشمس الى الليل نقيض الصباح اي وفيه هذا الوقت  
 اصحابي جمع صحيح مع صاحب كركب لركب وصحبة مثل قوله لافاه  
 وصحاب مثل جميع طابع وصحبان كشبان لشاب لا اصحاب بل هو  
 جمع صحيح مثل فرح افرح ولست بمرح يزاد ما قبله الاعل لان قبل  
 نوع النواج وقبل ارتفاع النفس عن الجاهج الالتهبية لعل فعلا يحدى  
 ولا يحدى ولا التعليل سقى بعد سقى والمعنى المراد اصله ما في وهو



خطاب ليلية والتشنية على عادة العرب مثل مقاتيكم يقال ناحت  
 المرأة ينعون نوحا ونياحاه الاسم النيات وف نوح وانواع ونوح  
 ونوايح في نياحات الاربعاء مثل الرقي الصعود من ارتقيت اورقيت  
 في السليم بكسر الهمزة ورفي ورفي اذا صعدت النفس على معان  
 منها الروح وهو المراد بالروح ظرف مستقر في موقع الحال من النفس  
 او الصفة على التقدير المتعلق به اسما معرفا على ما قبل في مثله كاستشها  
 ياذا في اذ اراهم وجه انهم قالوا اذا بهنا اي في هذا البيت حمورا على  
 البدلية من غدي جعل ان يكون غدا بعد غدا وان يكون من غدا والا وجه الائم  
 واوردن ما لك مما دعت مفعوله قوله علم لعائنه ربي ان لا علم اذا  
 كنت على رائيته واذا كنت وبها اذا علم ما بها جعل ومنه قوله تعالى اذ  
 الواقعة على ما تر وخصص ابن مالك البرهنة في مفارقتها للظرفية مثل  
 قوله تعالى حتى اذا جاءنا خلافا لابي البقاء وصاحب البسيط وجوز ان يفسر في  
 البومين فلا جواب لها وفتح استئناف فتقدير الغاية وسبق الذين كفروا  
 اليهم وقت تحييتهم وعلى ما ذهب الي ان يفتح ابوا ما وقت تحييتهم وهو  
 مزق لان ما ورد عن ذلك من ظاهر انه جواب اذ اقبل على ما شرطية  
 كما دل اتفاق التوحيين على ذلك في قوله تعالى حتى اذا جاءنا وفتح ابوا ما  
 اجعلنا في جواب يعل هو ففتح على زيادة الواو او حذف وبيروا لانك  
 اذا جعل حتى على الغاء كما جعلنا في قولهم سرت حتى ادخل المدينة بالرفع و  
 تقديره كونه قد وقع حتى قالوا التقدير سرت قد فعلت المدينة اذ لا حرف

غاية

غاية الحاصل ان اذا لا يلزم الظرفية لانه واقع غير ظرف مرفوعا على  
 الاستدعاء وجروا بحرف الجزاء الاضافة منصوبا على المفعول به و  
 كل ضمنا في اعتبار وقوع الفعل فيه فلا يكون ظرفا فضلا عن المرفوع  
 وكذلك لا يلزم للظرفية فانهم حكموا عليه بانه منصوب على المفعول  
 به لوقوع الفعل عليه في القرآن متعلق بحكموا الا بوقوع في اوائل العنصر  
 بدل من القرآن بدل البعض القصد بالفتح اسم المصدر غلب استعماله في  
 موضع المصدر يقال قص على الخمر قصصا او بالكسرة فتح قصته وهو المراد  
 بهنا وبيروا في الفعل الواقع عليه اذكر مضمرا كان او ظاهرا مثل المضمر نحو  
 اذ قال ربك اي اذكر وقت قول ربك واذا قال الله اي اذكر وقت قول  
 الله ومثال الظاهر نحو قوله اذكر واذا انتم قليل مستضعفون في الارض  
 وقوله اذكر واذا انتم قليل فخشعتم ويخضعون فما ذكرنا من الامثلة  
 فثبت منها الفعل واقع عليه وكل ما وقع عليه الفعل فهو مفعول به فانه  
 مفعول به وبجعله كبر كل ظرف لا ردم ليس مفعول به فادريس ملازم  
 للظرفية وهو المطلوب او تقول المدعى ان اذ غير لازم للظرفية لانه  
 لو كان لازما لواقع عليه الفعل لكنه وقع بالذليل الذي لا عليه فلا يكون  
 لازم للظرفية وهو المطلوب بهذا مذبح جماعة من البصريين ومنهم  
 الاخشاش والزجاج وبعضهم كثير من المقاربة لكن قال بعض الافاضل  
 لا يجوز ان يكون مفعولا به وما ورد مما توهم ذلك كالاية على حذف  
 المفعول بقرينة الحال اي اذكر واخاطبكم او قضيتكم او امركم وقربة



القول نحو قوله وانما انت عليك ان كنت اعداء ولا غش هذا الا اذا  
 متعين للظرفية وليس كذلك لوجود محل اثر فالظرف اللازم لا يستعمل  
 الا ظرفا وغير اللازم لا يستعمل كذلك فلا بد ان يقال ان افعالنا في الظرفية  
 الا ان اضيف اليه او يضاف معول لا بد ان يفسر الا ان يقول اصل على ان الظرف  
 اللازم لا يستعمل الا ظرفا في الجملة واذ كذلك لا بد ان يقع فاعلا ولا مبتدأ في الجملة  
 اذ انما لا يضاف في جملة ان لو صلحت عليه لم يكن ان يكون حين من الظروف  
 اللازمة لا حين اضيف الى اذ لا يجوز ان يكون غير ظرف وقد اعتبرت  
 بعضهم على هذا التصريف الا انهم افاضوا بقبض اجمالي فذكرت في تعريف  
 بجميع افعالهم غير صحيح والاشكال في صورة اسم الفعل باسم الافعال  
 فانها اسماء لا يضاف اليها خبر غدا ولا عن معانيها الدالة على غيرها فبعضهم  
 ومنه في الكف فانك لا تجزئ عن اي عن كل منهما ولا عن معناه الذي هو  
 اي كل واحد عليهما على ان لا يفسر فان صد مثلا بدل على اسكت ولو تباقي  
 الاخبار عن اسكت كما لا يثبت عن هذا الدال على وعلى هذا سائر اي جميع  
 اسماء الافعال اجاب ما ارادوا بقوله ان هذه الاسماء بدل على الافعال  
 ارادوا الاول فلا كلام لنا فيه وان ارادوا الثاني فما ارادوا بعضا لها  
 حقيقة او مجازا الاول صحيح كما انهم وان قالوا بهذه الاسماء موضوعات  
 مواضع الافعال الا ان ذلك القول يخرجهم عن اي حكم شرعي بالمجاز فان هذه الاسماء  
 حقيقة موضوعات مواضع مصداقها وبما لا بد من كونه في بعض  
 الترخيص مصداقها وانما لا يضاف على مثال مسد افعالها افعال تلك المصداق

نفس

فبعضهم ساد فاذ اختلفت صدقنا سكتك بالنفس كما انما على اسكت  
 سكتك لان النفس لا يذرك من نائب والاصل في الفعل فيقدر فيه ما يبا  
 المقام وهو الفعل الاخر ثم حذف اسكت لقيام القرينة ثم حذف سكتك  
 ثم اضم صدم مقامه فيتم الميم من قام وبالفعل من قام وكله بهاء وبه اي  
 مقام المصداق وطلب للمجاز ورواها لاقتضا رويها بكتك بانه وانما  
 ان كل من صد ومه لما كان موضوعا موضع المصدر وهو ان المصدر ساد  
 مسد الفعل والسا وقصد ان مسد الثاني ساد مسد ذلك الشيء غير  
 التخيرون جواب لما من عبرت عن فلان اذا تكرر عن من هذا الجاز اياه  
 اسم للفعل فسر اللفظ في شبه الكلام باللفظ في افعال النول والعصر  
 اي اقتضارا للكلام والآي وان لم يكن تعبيرا عن هذا لطلب الاقتضا  
 فهو في الحقيقة اسم للمصدر والسا مسد الفعل وفي كلام ابن الحاجب  
 تصريح به ولا يجب الاستعمال في الحقيقة كسر فعل التعجب ومن يناسكوا  
 بانه ليس يجب ان يكون لكل مجاز حقيقة وايضا حكمه اما في فعله المطلق  
 فكيف يمكن له ان يذهب الى ان مبتدأ وايضا اذا كان مبتدأ فيجب ان يكون  
 محذورا عنه وليس كذلك وايضا اذا كان مبتدأ فابن الخضر لا يشك ان  
 القول بان فاعله ساد مسد الخبر فكيف يسبح في تمام حقيقة وتفصيله  
 في بحث اسماء الافعال ان شاء الله وهذا الحكم الرفيع على الابداء اي كونها  
 موضوعات مواضع مصداقها وفيه الذي يحقق اسميته لانها لو كانت موضوعات  
 مواضع الافعال اول ما لذات لما كانت اسماء لان الاسم لا يكون فعلا اذ هما



حقيقتان مختلفتان وفيه نظر ومانا او احتلاجا قدما كان يختل بمعنى  
 يتخلل بقوله يتخلل في صدرها منه شيئا اذا تشككت هذا التاويل الى تاويله  
 بانه واقع موقع المصدر وقولهم اسم للفعل مجاز منهم وهو اي هذا التاويل  
 فاعل يتخلل ويوضح فاعله في محل النص على ان يكون واسمه ضمير المتكلم و  
 يجوز ان يكون من نتائج الفعلين واما الالف في الاول على الاختلاف  
 الترابي في صدرها متعلق بمتعلق اي في قلب من قبل ذلك لاجل واردة  
 الحال وحتى في حتى ظهرت ابتدائية للتدريج وظهرت متعلق بنص  
 باستقصاء هذه المسئلة من نصبت الرجل اذا استقصيت مسئلة  
 من الشيء حتى يخرج ما عده من قبل اسمحاق الزجاج بقاء قبل فلا  
 حق اي عده فانه ذكر في اعراب الالف وقصر ما قال ويرحم الله عبدا  
 قال آيتا وقال آيتان فارد انه ما بيننا بعد اذا سم موضوع موضع الاستجابة  
 وفي بعض النسخ كلمة وفي بعض احرف والاول والثانية ظاهران واما  
 الثانية فيكون نوع خفاء فلما بد من ازالة اما الاول فلانه اسم غير فليكن  
 يقال عليه احرف والثاني فالاطلاق عليه فهو اللغوي وهو ظرف  
 الشيء ويبرز اطلاقه على كل من الاقسام كما ان صدر موضوع السكون قوله  
 والسكون مما يحدث عنه في قولك السكون حسن من تسمية الجواب  
 لان ذكر الي اسمحاق الزجاج بدليل فاذا افرق بينه اي بين هذه وبين  
 حتى في ان كل واحد منهما اي من صدر حتى في معنى ما يحدث فيه اعلم ان هناك بين  
 احدهما ان التعريف اما قد اورد رسم وكلاهما تاما او ناقصا لانه ان تركب

عن الجمل والفصل القريبين فقط في تمام والافان تركب منها وشي خالف  
 او من الجمل القريب والخاصة فرسم تام وان تركب من الجمل البعيد والفصل  
 القريب في ناقص والافان او في الفصل ووجه هذا ناقص ايضا وان تركب  
 من الجمل البعيد والخاصة واولي بالخاصة ووجه ناقص وثانيتهما  
 انه لا بد في التعريف من عمدة وهو اما داخلية او خارجية والاول سيم الفصل  
 المقوم بالنسبة الى الماهية النوعية وبالمقسمة بالنسبة الى الماهية الجسمية  
 والثاني سيم الخاصة وبهما سواء في ان انتفاء بهما يستلزم انتفاء الماهية  
 المعروفة وما لا يستلزم منه ذلك لا يكون فعلا ولا خاصية واذ عرفت  
 فاعلم ان تعريف الاسم بجواز الحيز عنه فاما ان ينكث عن ضعف ولم يعر  
 عن ف دلالة لو كان تعريف الاسم فلا بد من ان يكون احد اقسامه وليس  
 كذلك فان صحة الحديث ليست من الفصول المقومة اي ليست معدودة  
 عنها للاسم وما يقال انه يوهى ان يكون له فصول وهو ج اذا تعدد ذلك كما  
 بين في موضع يروى انه اعتباري فيكون هذا ولا من لوازمه فيكون ربما  
 حيث لا يلزم انتفاءها من انتفاء الاسمية كما في الاصل المذكورة فيمكن  
 وتعبير الفصول من المقومة على تقدير عدم انتفاء اخرها عن الفصول  
 المقسمة اذ عدم كونها من الفصول المسماة لا يورث الضعف في التعريف  
 فيه وعليه وعلى تقدير الانتفاء دفعا للملابها تم الحاصل في الفصول التي  
 في استعمال الفصل في كل عمدة داخلية كان او خارجية فان قلت ما  
 حصل المحض المجتزئ صحة الحديث فقط بل احدهما اعني صحة الحديث او كونه



في مع ما يحدث عنه من لوازمه ونحوه ان ملية لا افراد الاسم على سبيل المثال  
 لا متعلق بتحقيقه اي تحقيق الاسم بدون احد ما قلنا وان كان له وجه ولكن  
 التعريف باحد اثنين ايضا غير مناسب لما قيل في التعريف باحد اثنين  
 من التكرار عدم البيان المتأخر للتعريف اما الاول فله وجودا والتي هي  
 للمتردين اثنين المستلزم للاهم وانما قلنا التعريف يستلزم التعيين  
 وينا في المتردين يدل على نيا في المتردين ولم يقل غير جائز لان التعريف  
 باحد اثنين وانما لا يجوز اذا كان المتردين لتقسيم واحد وانما اذا كان لتقسيم  
 المحذور وشك ما تركب من جزئين او اكثر في التعريف بحسب ما مناسب  
 مبنية الاصل او وقع غير كبت في تعريف المبنى فلا وهذا الشرط ايضا في تقسيم  
 المحذور واد الاسم منه ما يجوز ان يحدث عنه معناه بلفظ ومنه ما يحدث  
 عن معناه بلفظ غير غفلة من التكرار من ابرام على ان هو واقع كثيرا في  
 اشعار العرب وكلامهم للاستدراك والاعتراض عما توهم من الكلام ان  
 فهمنا لما كان الكلام ان بق ما توهم كون الفاء مقصورة على ما ذكر  
 من التعريف باحد اثنين وليس كذلك بل في قولنا ان قولنا المثال  
 ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان  
 مطلقا اي عاريا على اعتبار قيد وقوع الفعل فيه يستشف اي به فقه من  
 شفه على الثوب يشف شفوفا وشفه في اي ردف حتى يرى خلفه الف  
 الضعف الذي مقبولا حصوله من وراء الاعتراض من جهة وروده وان  
 اجل جهته وهذا يدل على ان هذا الوجه من وجوه اعتراضه اقوى من احوال هذا

التعريف

التعريف ليس على ما ينبغي لوجهين احدهما انه ظرفية او انما هي انما  
 اخذ له بدل في الاسماء اللازمة للظرفية بحيث لا يجوز الا اعتبارها بل على معانيها  
 الدالة على عليها اي في الوقت ومع المكان توجيهه ما اردتم يكون ذلك معناه  
 اطلاقا ومع اعتبار الفعل والاول ممنوع اشار اليه بقوله فان الاسماء  
 اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا واشتقاقا  
 بقوله بل في معناه باعتبار وقوع الفعل فيها ولكنه غير مقيد بالوقت  
 والمكان اذا تعبد بهذا التعبد اي اعتبار وقوع الفعل فيها لا بالزمان  
 عنه وذلك بل من كونهم قودعا وتنبوا واللازم بطلان بدل على  
 بطلان المترقوم فظهر انما اي الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى ما يحدث  
 عنه الجواب اننا انما نشق ان قولنا غير مقيد فليكن لا يتم او متي اعتبر ذلك  
 واما اعني عند بلفظ الوقت والمكان فلا يخرج عن كون معناه ما علم عند  
 وقوع الفعل فظهر انما في معنى ما يحدث عنه ان راي جواب اخر عن اعتراضه لوق  
 عنه فقال فان قلت ان الاسماء اللازمة للظرفية اذا كانت في معنى الوقت  
 والمكان المقيدين بهذا التعبد فقد اشتمل معناه اي مع تلك الاسماء على  
 معنى مطلق الوقت والمكان اذا تمت كل مقيد مطلق والدال على المقيد وال  
 على المطلق في الجملة فيصح ان يقال انها في معناها كما فيكون في ما يحدث عنه  
 في الجملة وهو المراد منه قلت فعل هذا اي على اعتبار كونها في معنى ما يحدث  
 عنه على اشتمال معناه بالمقيد على المطلق يلزم ان يكون عامة الافعال  
 اي اكثر ما احصره من الافعال انما قصه وانما ان المراد كلها ان ما من فعل

لا شئ يكون انما في معنى ما يحدث  
 لا شئ يكون انما في معنى ما يحدث  
 لا شئ يكون انما في معنى ما يحدث  
 لا شئ يكون انما في معنى ما يحدث



الأول بدل لما مضى يعني ان يحدث عنه في الجملة اسماء والألف بواو المصدر  
فلانه لو لم يكن فيه احتمال ليقيد على المطلق لكن في الافعال كونه مستعملة على  
مع المصدر المحالين في زمان كونه مستعملة على المصدر في الجملة والمصدر  
كما يحدث عنه فصدق عليها انها في معنى ما يحدث عنه تلك الاسماء المحالين  
انما يلزم اذا تحدثت جهة الاشكال وهو متوقع فلا يلزم من الاول الثاني  
وما قيل فيه ان الافعال ليست مع المصدر مطلقا بل المصدر مع الزمان  
مع الفعل فلا يكون الحديث عن المصدر حديثا عن معنى الفعل بل هو  
لان ورود المعنى على تقدير الاشكال وهو محترف فكيف يكون جهة الورد  
جهة الجواب منه فافهم واعلم ان التحقيق في معنى هذا التعريف ان يقال  
معناه ما جاز ان يحدث عنه معناه المعبر بلفظا ولفظا آخر مثله ما نعنه  
غيره وان كان مع امكن ان يحدث عنه معناه او كان في معنى نظيره وهو  
ما يحدث عنه بلفظا فتدبر فان هذا المقام لا يبق بان يدبر حتى لا يزداد  
عن معنى التحقيق قوله كذا في العلم والجهل قال الشيخ في ابرز الاشكال  
الاشكاله غير مكلف باحد ما ابرزه هذه الاشكاله ايدان اعلام من ان الحق  
بأن الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يعوم بذاته صفة كركبية وغير  
صفة كزبد والى معنى وهو لا يعوم بذاته صفة كان او غير صفة سواء كان  
معناه وجوديا وهو ما لا يكون في مفهومه فهو هذا اسمهم اصطلاحا  
لا مفهوم لغوي والمقصود انتفاؤه في الاول كالعالم او المقنوم  
علاميا وهو ما يكون في مفهومه فنق وهذا مثل الاول كالجمل والمصدر قوله

ومن علامات الغفلة اي بعض علامات الاسم الغفلة وخول الالف واللام  
ذكره دون حرف التعريف او الالف واللام اما الاول فلو كان الاسم  
على لغة اهل جبر عليه قوله بل العلم ليس من امته امصباح في مصنف  
وهو بالنسبة اليه قليل وانما ان واثرت فلان الاول ضل لها  
من غير عكس فيجوز ان المذاهب الثلاثة ويكمل كلام الشيخ وهو قوله  
لانها يفيد ان التعريف على المذهبين الاخرين على ان الحكم يعطى للمشي  
مع مجازة الغير المتفكر عنه ولو قال دخول حرف التعريف كان  
حسن قال الشيخ وانما اختص دخولها بالاسم ذكر الدخول ولم يقل  
وانما اختص الوجود المفردات قبل التركيب عند ظهوره فلو قال انما  
اختصا لغيره من ان وجودها خاصة للاسم وليس كذلك اذ ينبغي  
ان يكون مطردة وهذا لا يطرده لوجودها بلا اسم لانها يفيد التوضيح  
على ما سيجي في بحث المعارف ان شاء الله تعالى والتعريف مشتق من  
الاسم لبي الوجود ان في الفعل والحروف لان الافعال والحروف انما  
على معان لا يتصور فيها التعريف او وصيغة الجمع لا في الحروف وما سبق  
الي الفهم ان المعنى الاصطلاحي هو المارد وهو ليس مقصود بل المقصود  
المعنى اللغوي بخلافه صيغة الجمع لا يعلم منها في بادى السرائر ان  
الجنسيات تعلم منه ان المعان معان لغوية وهي المقصودة اولاد جمع  
الافعال والحروف فيقضي ذلك جمع المعان فجمع وعدم تشو التعريف  
فيها معلوم بالوجدان غير محتاج الى البيان وقد بينا بان الفعل يدل



على وجه عريض والتعريف عريض ايضا والعريض لا يقوم بالتعريف فالحروف  
او الي هذا او قريبه وانما ذلك اذا كان المراد بالقيام التبع في التعريف لا  
يكون ان يرد في الاصل فيكون ان يرد في الحرف فيقول التعريف يكون  
في غيره لا معناه في غيره فقلت لا بعد في غيره في معناه بان الفعل  
والحرف لا بد لان علي الذات بالخطا بقره واما موضوعان التعريف الذات  
الذات على الفعل بقره الخطا بقره ان اردت الذات ما يقابل المعنى فلا يتم انهما  
موضوعان ليعرف فاني اردت ان يكون لانه لا بد من ذلك في الفعل على  
بالخطا بقره فاني لم اقل على الذات كذا او بانها مشتركة في معنى الفعل  
حتى ان تكون ان فعل بقره رجل من واد لولا معناه ويكن ويكن فالحكم  
لم يكن فقلت الرجل بعد بل مستلزم الصدقات لا تكون الا لاسمها وهذا  
معناه فذكره ابن الجاريد في غير ذلك بقره بعد والذليل على جعله على  
الاسم بالاسم ويكن على اشتقاقه بالاسم لان العرب وضعت  
الاسماء وضعا عامما هو كونها بقره او غيرا في اشتقاقها من الاسماء  
التي هي في الافعال وضعت ومنها فاما علم بقره ان على الاسماء الاول  
او فاذ بقره في هي منكرة يكتسب الي الصدقة والفعل لا لم يضر بقره  
عنه لم يضر على الاحتمال انما ان اقول في كل من بقره اما الاول فقلت  
بقره كان او تعريفها لا يعين الاجزاء من واما الثاني فقلت بقره في  
الي الصدقة اذا كان المفعول وترتيب العبادة واما ان الفعل في بقره ان يكون  
منكرة فلا يجوز في التعريف وقد نظر لانه ان اردت بانها الواجب مستغنان

التي هي في غيره والاسماء وضعت الاسماء في اعتبارها وان اردت ان يكون لا يعيد  
علم بقره التعريف فاني ان حرفا التعريف يعرف وفي تخصيص فقلت  
بقره في ان يرد في التعريف لا على ما هو عليه في المعنى وهو الاسم  
ليس في فعل الجارية لما اشتق التعريف الا في الاسم اشتق في قول لا لف  
والاسم الا في الاصل الحرف عن الموضوع له بل اعلمه فان قلت نحن علمها  
والحرف على الفعل والحرف فان كانا والذين على التعريف فقول  
التعريف مشتق الا في الاسم فيكون معارضة بالنسبة اليه ومنه فقلت  
بالنسبة الي دليل والاقول لانه لا يعيد ان التعريف عن فيكون مشتق  
ويحتمل ان يكون اشتقاقا بقره واما قولك ان عري بقره الي المصداق  
البرق في اشتقاقه بقره لانه من ناقضه اصدى بقره البرق بقره بقره  
غيره وهو موضوع في بقره فاذ ان من قبل الغامض بقره ان فقامر  
فالتحق اي فخرج من بقره عطف على من ناقضه وهو اصدى بقره  
بقره والمراد منه الغامض وحين بقره بقره البرق الذي يتفصح فيه  
الي بقره لان لقره بقره ولانه وصدق بالاشتقاق بالاشتقاق الي بقره  
وهي بنت الاشتقاق اي الذي يدل على بقره البرق بقره بقره  
اي لا يعتبر بقره اما بدون الغامض في بعض النسخ بقره وندره  
قال في الباب ثانيا فقلت لم يعرف وليس كذلك او اطلق ان در  
واراد به ان فوا يحل بهما على انما قول واما على ان بقره ان  
بقره بعض من تصدى لقره بقره بقره فترق بقره وبين الماء او انما



ما يدل عليه قوله الذي يتجوز اي جعل ان لم يمتدح الجارة على وانما على  
 يتنقص وهو فعل مضارع مجاملة حالية والموصول مع صلته في محل الرفع على  
 يته ارجوه قوله انما بان حرفا يماهي الالف واللام في الصفات يعني انما  
 نحو الفاء رب علمه بالثبوت بعد اظهر الضمير في علمه راجع الى الالف واللام  
 فاستعملها على هذا المعنى اي في ذلك الذي في هذا الفعل لان بين الفعل والصفة  
 مناسبتة ظاهرة فيكون في الحقيقة اسما لا مفعولا والكلام فيه لكن غاشا  
 متناعن صورة الفعل حفظا للثبوت كالمفعول وشك قوله يقول في بعض  
 النسخ ناطقا اي ربا صوت ائني باليدين اراة الذي يجيء في قوله الله  
 ما قول يا اسم ولم يمتدح ووجه قوله وحرفه تجزى لان ر و انما  
 احتضن دخول حرفه تجزى وروى بالذخول لان الظاهر انه معطوف على  
 الالف واللام لان حرف التجزى انما دخل الكلام غير زائد ليجزى الفعل المتيلا  
 بتعدى بنفسه الى الاسماء فرب لان حرف التجزى واحد او اثنين اخره انما  
 وفعل في الكلام المشتمل على ركة تجزى طرفا المسند الذي لا يتعدى بنفسه  
 بعد تعلقه بالطرف المسند اليه اي الطرف الآخر الموصول بكنهه باعتبار  
 المفعولية التي لا يكون الا في اسم حقيقة او تقدير ابا اعتبارا قضاة  
 حصوله بعض المسند به مع ذلك الحرف في حررت بيزر وانفدت منه فم  
 ذلك من كونه بيتا لبر الاسماء انما فعل في الكلام الاول الذي قصد القسامة  
 بيزر يقتضيه بانه وفي الكلام الثاني الذي قصد ائنه او منه يقتضيه من الابدانية  
 وفي الكلام الثالث الذي قصد ائنه او منه يقتضيه من الابدانية لا كل فعل

ولا كل حرفه ومن جهات اخرى انما قبل ان حرف التجزى لا يجر ما وانما  
 الاستدلال ليس بسيد لان المعنى الذي يدل على سبب الدخول حرف التجزى  
 في الاسم ووجه الفعل يقتضيه العكس لان ذلك يقتضيه قوله لا فعل  
 ووجه الاسم ووجه حرفه لا يعلق له بالاسم او تعلقه بالفعل  
 اقرب فربان لم يقتض متناعا ووجه الا على الفعل فلا يقل من ان يتجوز  
 وهو لا يفرق الى اوبان فاني لا لا يمتدح ووجه الا على الاسم لا يجر  
 ان انما انما الهزة والتضعيف كيف يختصان بالفعل السبا بهما يحسن  
 حاله يتعدى الى شيئين متعديا اليك حرف التجزى فم تفرق بينهما وبينانية  
 تجزى الافعال الى الاسماء ووجهها متدفع لا يقتض على حصول والي هذه القضية  
 ان راث ر يقول انما دخل الكلام دون الكلمة فان قلت فما وجه  
 في انما بد قلت انما كذا بغيره وهو غير زيد فيما بينهم فاشع ووجهها  
 اي قطة رما تفران دخولها مع الالف والاسماء بعد حرف فعل الفاعل  
 او تقديره اريد ليعلمها بالجين فعل فحفظ كما توهم مثال التقدير تصدق  
 الى ان يقوم وزيد في الله رفاقا ليجزى وفي الاول ليس باسم فاعلا  
 والفعل في الثاني محذوف وانما علمت حروف تجزى لانها  
 لما لم يتصور دخولها على الاسم علمت الحركة التي لا يكون الا في  
 الاسم وهو التجزى اذ لم يعارضه من جهة الفعل فلا يقتض بالحرف  
 المشبهة بالفعل لان اختصاص حرف التجزى بالاسم من الدليل وحسب  
 الوجه ووجه الاستدلال بعلمها في الاخبار الجلية كما توهم او العمل ليس



فبها حقيقة بل في الاسم المفرد السبع من متاعها على ما تقر فيها  
وهذا الاستدلال من الاستدلال بالعكس وان ما في العترة  
لانه استدل من المؤثر على الاثر وليس بان اثره قد فعل على غير الاسم  
كما انه لم يكن لان اثره لا فعل على غير الاسم انما في الحقيقة واما لا بد  
مغيره فذكره الشيخ لا يقال هذا استدل واراد على قوله ان اثره  
بما ذكره انما لا فعل الا على الاسم تقديره ايراد مطلق ام صورة  
وعلى التقديرين فلا تنفصا بل بالاسم انما لا فعل الا على قوله ان  
اثره قد فعل الفعل لوقوعه مضافا الى لسان الزمان نحو يوم يقوم  
تبدل فيقوم فعل في محل الخبر ولا التثنية بل وان اردت صورة الخبر فهو  
ايضا مما يدخل الفعل نحو لم يكن الذين كفروا انما نقول كلاما في الخبر  
الذي هو نوع من نون الاعراب فلا بد من ان يكون الذين كفروا الاثر لا  
لنفاذ ان كثر من امره وان لم يفرج به لكن في كلامه انما لا بد  
قوله ان الاعراب صرفة بعضهم ان مطلق الاعراب معناه ان الاعراب  
لاعتبارات ثلاث اعتبار ان يظهر صورة وتقدير الخبر حررت برب  
وفي بعض النسخ صورة ليس معها وتقدير افعال على النسخة الا خبره  
توجهه ظاهر ما على النسخة الاولى فتوجهه انما كان الاعراب الخارج  
من حيث الصورة يقع تقدير وجوده وهذا قريب مما قاله المنطقون  
في المطلق وبعده ظاهر لا يخفى على المحققين وعند ان المراد من الاعراب  
ما هو مقابل اللفظي بقوله ان السؤال فيه والاعتبارات ثلاث احدا

ان يظهر الاعراب في بعض الاحوال صورة وفي بعض تقدير امثل المتقيد  
ونما ان يظهر تقدير اوله يظهر صورة الحركة في حال من الاحوال  
لا متناع الاعراب بل مثل المقصود فان قلت في بعض النسخ نحو حررت  
بقاض وبداينا في ما ذكرتم قلت على تقديره لا بنا في لاني قوله لا تنافي  
حرف الاعراب ولا ليس عليه القسم انما بل هو على التقديرين فيمثل  
التقديرين من القسم الاول فهو ليس مثالا للقسمين ان بل يوتنيل  
لا متناع حرف الاعراب عترة وللهو عترة هذا على انما كان ذلك  
الوجه البعيد وانما اعلم الضراب ومعلم الطريق انما ذلك فضل الله  
يؤتيه من يشاء ونما انما ان يظهر محلا لا صورة ولا تقدير اي كان  
في محل لو كان من المعربات ظهرت تلك الحركة كقولك حررت برب  
عزفت فان من يقال انما خبره والحمل لانه وقع في محل الوجود في زيد  
مثلا نحو حررت برب يظهر فيه حركة الخبر واذا تقررت هذا الاصل فنقول  
الخبر المستفاد من العامل متبع على الوجهين الاولين اي الوجهين  
والوجهين التقديرين وان الوجه الثالث وهو الوجه المحمل حاصله  
في الخبر على الاعتبارين الاولين لاني مطلق الخبر علمه في الخبر على الاعتبار  
الثالث ولئن قلت لم خست كلامك فنقول ان العبرة في الاثر  
بالاولين دون الثالث ثم يوضح بقوله لا بد من فهم الحكم على مثلين  
وما الذي في خبره مثل هذا هو ما بيننا تلكية للاعراب المحمل في  
مع كونه الغنيم راجع الى مثل من البتة مرفوع على انما على علية وعلى

الاستدلال على الحقيقة او منصوص على التعريفية او على البدلية او مجردة  
 بالاضافة او مجردة عن علم بعدد والاسم لم يعتبر واما مجردة بالحدية او  
 اعتبر واما حكمه اياه معرب فكل ذلك اي حكما لم يعتبر واما في الاسم  
 لم يعتبر واما الفعل بالحدية بل هو ان بعدد الاعتداد او الاول  
 في الاصل اعراض الاسم والفعل مطلق في علمه والتحقيق كما اشترنا البريق  
 مبدئيه ان انما مطلقا لا به فانه في الفعل فخر اب الثاني على طريق  
 التسليم مبدئيه في الترفع وبشيء فيما بعد فان قلت اذا كان في الخبر  
 لا يوجد في الاسم فلم يوجد حرفا خبري غير جلي هذا الادوية والنوثر  
 بدون الاشارة على نفس العرف قلت ان اسم ودين سلم يقول على غير  
 مقول في ذلك فالله قول في الحقيقة الموصوف يقول ولا يشي  
 فورد عليه على طريق الحكم بانه ليس من مسمى خبر في رفع بعام  
 لانه يكون داخل على الاسم بغيره اقول في التثوين في الاصل مصدر  
 نواتية او فعلت التثوين وفي الاصل مطلق توقي ساكنة تسمى كذا الاخر  
 لا لان كبره وحره واما جده على ما ذكره بعض النحاة منهم ان في الاصل الدال  
 على التثنية اي على ما فعلت عليه ما شاء الفعل بالوجهين المذكورين  
 في مخرج الفرق او على ما لم يشاء بهم في مخرج فعنا ما على الاول والثاني  
 التثنية وقيل هو ان لا يشي في مخرج فعنا او لا يشي ان لا يشي بها والاول  
 اعز من الاخر فلهذا التثوين بالاسم باعتبار لانه عليها وذلك  
 قال الثاني في انما انشئ الخاق التثوين بالاسم لانه انما فعل التثنية

فرقا

فرقا بين التعريف وغير التعريف واستعرف مفهومها انما انما  
 انما انما التعريف الاول ومن يتا في هذا الا اذا كان انما على المسكنية  
 المعبر بها بالتعريف والتسمية اصطلاحية لا لغوية كذا في جمل وتثنية  
 يعلم ان التعريف ويرى في التثنية التثنية لا للتثنية كالمثل في الاستدلال  
 على العلية واستعمله عند اللام للتثنية في كما في حسن جبا على وزلا  
 معرفا باللام قد انما انما تعريف مطلقا واستعمل في نوع الاسم لاني كل  
 فرد من افراده بديل قوله وذلك ان دخول التثوين في العادة في يثما كذا  
 انما في الاسم لاني الفرق بين التعريف والتثوين في هذا  
 لا يشي في الاصل في الاسم في التعريف ومعرفة لا يكون انما في الاسم التعريف  
 انما انما الدال على ما دخل عليه تسمية في التثنية التثنية في التثنية  
 فرقا بين المعرفة والتسمية واستعرف مفهومها انما انما وذلك  
 مثل التثوين وذلك مثل التثوين الدال على انما الفعل في معرفة والتثنية  
 في الفرق بينهما لان من العنا اقلنا يستعمل تارة متواترة اخرى غير  
 متواترة فادخل التثوين قالوا لا للتثنية وكنها با تسمية وانما لم يدخل  
 حكما با تسمية قالوا اذا قلت تسمية التثوين فعنا فعل التثنية  
 الان واذا توتت وقلت صد كان المع سكوت ساكنا والتثوين  
 الدال على الضوت نحو سيبويه على ما وفق ما مره التثوين الدال  
 على العلم التثنية نحو عرو وادى كونه معرفة من حيثية وتسمية من اخرى فلا  
 تتا في وذلك ان الفرق بين المعرفة والتسمية لا يتصور انما في الاسم

لا يتصور انما في الاسم  
 في التثنية التثنية  
 في التثنية التثنية



والشرية في ذلك الذي على الكثرة بعد انقطاعها عن الذات فيكونا عنها  
 ويسمى تنوين العوض اشار اليه بقوله اما عوضا عن المضاف اليه في نحو  
 وفيه اي اذا كان كذا منه قوله وبعثت بعضهم فوق بعضهم اي بعضهم  
 وغيره والاضافة لا يتصور الا في الاسم كذا اما عوضا عن ضمير والضمير الرابع  
 التنوين السايب في باب حرف الاطلاق وهو كل تنوين جعل مكان حرف  
 المدد اليقين في القوافي المطلقة والبداهة بقوله واما التنوين اللاصق  
 في القافية الشعر القافية هي التي في حرف البيت الاول لا يمكن ان يكون  
 الا في قبله وهذا الاخر في حرف البيت الثاني كالعشاة وثانها في الشعر  
 كلام موزون مقفى مما ورد من قصيد واراثة بلاغ من حرف الاطلاق لا المدد  
 والعود والياء ويسمى تنوين التكرار لان محيية انما هو للتكرار واستعماله  
 في القوافي انما هو للتكرار في نحو قوله في حقل خضاب ليعشيقه احمر من  
 الاقلال هو والتقابل في بعض النظم العذلي من لا مد على كذا لونه ولو  
 ما عاد ذلك مثلا في مخرج نحو حرف الت حذف حرف نداء العادة لانه يصفى  
 اللان لان العذلي هو النظم والعشاة عطف على النظم فحاشية الازلال  
 ومذكره الموصولة من عاتية عشا يا ومعانية قال وبقى الوو ما بقى العشة  
 فتعول ان البيت اي وبعثت الضواب او فقلت الضواب فيقضى النظم  
 عطف على افعالها من قول قولي والامم للثكاد وحوار ان على علم في اللوح  
 عن معنى الشعر الحاشية تحذف بدل عليه فتعول المقدم المعنى بالانتهاء ان كل النظم ولا  
 تخرج في عشي العشا ويذكر حتى يتبين لك صواب امر في قول ما تقولين على

يعني

يعني في عار من تخمين والتعريف بالاسم في الموضوعين يحتمل التعويض  
 والعهد والاستعارة في نظر الاسم فالاصل عشا في بعض النسخ فاق  
 الاصل عشا في حرف الاطلاق وهو الالف في كتاب التنوين مشابه  
 وقوله وابتدأ اذرين والذين يقتضون ان الالف في الالف في كتاب التنوين  
 واما التنوين الثاني وهو الذي يلحق القافية المعقدة اي ان كان سمي بغيره  
 عن هذا الوزن فالله با دقة على بناء البيت ولهذا لم يدخل في التقطيع في نحو  
 قول روية وقائم الاعاق فاء في الحرفين العائتم المعقولة عاق التنوين في نحو  
 النحال من فخره السرة وخويت ايضا في اي خلا جوفرا عذ الولاية ومنه  
 قوله وكنت فاء روية بوتره اي فاء في الحرفين فيقضى القافية فخرها وكسر الالف  
 في كسر الالف كن اشتمل تنوين من افتراق التتابع ورواية في حال الحرف عا  
 مشبه بالاعلام لما في الحرفين مشبه انما فاعل من اشبه على الشيء بالاعلام يجمع  
 علم وهو علام او انما في الالف في الالف من الالف في الالف في الالف  
 لتفريق الشرب بين الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 الغبار في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 الاصل في الحرفين ساكنات في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين في الحرفين  
 حتى رجع القسمة واما اشبه بالاعرف من اصحابه دون غيره فلا اختصاص  
 له بالاسم جواب انما لا ليس قوما ما يقتضون الاختصاص من غير ما يقتضون العقم  
 لان حرف الاطلاق فاء الكلمة ليس يقتضون فاء الاسم وكذا لم يلق ان كان  
 او لان القافية ليس بواجب ان يكون من الاسم بل يجوز ان يكون منه وفي

غير ذلك لم يذكر الشارح تنوين بعض عن فكرته او عن الحرف لانه متيقن  
 التمكن على الصحيح وانما الغاية في الادب ذكره كما ذكره بعضهم لان عدم  
 دخول في تنوين الضم في ظاهره ولا يثبت في قوله وان لو كان لا بد  
 جميع الموثق بالالف والواو سين برهوت لان في العلية والنايت  
 فلو كان تنوين التمكن لم يذكر بقاؤه الا على قول بعض تنوين مع غير  
 التمكن لان تنوين التمكن فاصل الالف اخذ في قوله قال صاحب التمكن  
 بقرائن علم الوقف كما ذكرنا انما ثبت في قوله لا يسبيل الى  
 انما ثبت بالالف والواو في قوله لا يسبيل الى انما ثبت في قوله لا يسبيل الى  
 لا تنقصها بالموثقة بغيرها كما في بيت وغيره لانه بغيره فوصلات  
 لا تكون كالكلام في البيت بغيره بغيره فوصلات بغيره كما في بيت  
 ان يقال ان تنوين التمكن ولم يتبعه انما يكون في خلاف موضع في قوله  
 بالالف والواو وقوله تنوين التمكن بالاسم وان كان عامتا فلا يجمع  
 اقسم التنوين كغيره اذ اوردوا في التمكن الاول في تنوين التمكن وتنوين  
 التمكن وتنوين الضم دون الاخيرين في تنوين التمكن وتنوين الضم  
 لما ذكرنا من الدلائل الدالة على اختصاص الاول دون الاخيرين والتعليق العام  
 بحرية في موضع قطع الكلام عليه ولو فرضنا كما ترى في كلام من كلام زيد الفاعل  
 للفتن ان يتصور انما على الاسم لان الفعل متلفظ بها على ظاهره او مضمر  
 وكذا الحرف لانه متصرف في الفعل والاسم قوله والفعل ما دخله قد يكون  
 حرفة ليتبين ان المراد بين الاستقبال لانه كما سيجي في غير هذا المثال

والقلب وسوف لم يعرف لانه لا يكون الا للاستقبال فعلى هذا الحرف  
 قد يعرف فلا يثبت في التنوين بغيره بل بالعين ليس بواو ولا ليس  
 بسوف هذا لا يثبت على اسوقه لان على الاستقبال لا يعرف بغيره  
 بغيره وكل منها اصله على التمكن في نفسه على الكسب في عين بعض الحكماء  
 سوه حكمها على الحكم بسبب في غيرين وهذه التلاوة من سوف تخالف في قول  
 الشان ايضا لان هذه تختلف ووجه جردة عن الدليل ولا يستدل بكثرة  
 الاستقبال لان الفاعل قد يتوقف كونه او لا يتوقف مدة التنوين لانه استقام  
 وكذا القياس في قوله على خلافه في قوله سوف بوقى انما هو متيقن  
 فاعلموا وسوفهم بغيره لانه لا يستلزم حاله الى حاله اخرى  
 وسوف بغيره ولو بدل على حاله والمستقبل فلا يقصد به الا مطلق الى  
 استقبال كما لا يقصد بالماضي الا مطلق من تعريض لغرب وبعد وعندي  
 ان هذا ليس يتكلف ولا وجهي جردة واما ودها من التنوين التمكن  
 لا يدل على انما يتبع قدره بغيره وان كثر استعمال العين ولا في غاية  
 على اتصال وكثرة استعمال الفاعل في بعض الصور انما يدل على احتمال ان يكون  
 اصلا فلا يترك الظاهر بالمتعلق وقد مرصنا في الماضي لغيره وبعده حتى هو  
 فهو اقل لتعريفه في الحال فلهذا القياس يدل على ان يكون في مدة التنوين  
 تفاوت في مدة المطلق في موضعين للاستقبال القريب من الحال وهذه  
 التفرقة ليس بتعريف حتى بل هو متوقف بالعدالة فلا يكون في الالف و  
 اعلم ان للفعل هذا هو قول والى على ما في الشيء حقيقة او اعتبارية





ممنوع ان ينفصل لانه من الزمان الذي لم يقدح له ما عساه ان ينفصل  
 واما اختلافه عن الموصي لانه خبر عن نحو سيجوز وسوق قد يخرج وفي  
 سوف ديا وانه تقييد وتاخر لانه لم يزل له واما على التبعين فانه يعلمه  
 التزادة واما على زبادة المعنى لانهم يستفيدون زبادة المعنى من زبادة  
 اللفظ في خبره مني وقد سبق الايراد عليه في جواب عنه ومنها ان ينفصل  
 وحال الجواز لم يقدح في كل جازم سائر نحو من يضرب يضرب كان او لم يكن  
 نحو لم يخرج ولا يخرجه زيد المضرب لان كل جازم لا ينفك عن مفعول ان ينفصل  
 في اي كان او لم يكن في ذلك كما عرفت لا يوجد في كل جازم لا يوجد  
 الا في ولا لا ينفك وقد كان في مفعول هو وهذا استدلال لمن فلعلم لم  
 يفرق بين ينفك لا بل يصعب فهم المقام المراد به اسطفا فاختار  
 الاستدلال لانه يقال واما ان ينفك وحالها بالفعول اقرب لما مر لاختلاف  
 الجزم به اي بالفعول احقها من اي احقها مما مثل احقها من خبرنا لاسم  
 ما سيجز بعد ويلزم من احقها ما به واما لزوم احد الامر من احقها وانه  
 اما عدم احقها من خبرنا بالفعول واما اختلاف الاثر عن المؤثر والامام  
 منعقد على خلافها فيكون هذا الاستدلال سديدا والقول بانه غير  
 سديد ومنها اتصال الضمائر بالبركة المرفوعة نحو كرمت اكسما كرموا  
 لم يكتف بواحد اشارة الى مثله حرفة اية وهي اختلاف الاواخر في اختلاف  
 الضمائر واحتمل انما يبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل  
 يستمكن في الصفات ايضا نحو زيد ضارب رباي ضارب هو كما يستمكن في الافعال

يقال

ويقال زيد يضرب اي يضربني واما ابارزة فلان ينفصل لا بالفعول لان  
 الضمير ابارزة فاعل ولا يكون مبتداه الا حقا المحقق به لانه نائب ان  
 يمتزجا ذلك لا متزجا اسما ويعتقدا دون غيرهما اعتقادا لالفاظ المقام  
 ولان المشي الاسم وتبع سلاطة بالالف والياء واولاده ابارزة بهذا  
 الضمير منها الف ومنها واو ومنها ياء فلو طبق هذا الضمير لا يصح الخبر  
 ان كان فاق حذف احد لزم الاتساع والالزام الاستقلال على ان  
 على ما هو في الباب ولم يفرق بين المص للكر البارزة كانه اخر من غيره وارجا  
 منه الجواب عنه فقال متزجا واحله اباصل المقص راو بالفعال في قوله  
 في الضمير المرفوع الاتصال العرفي الضموني وانه الاتصال العرفي الضموني  
 هو ان حين اذا اراد بالاتصال الضموني لا يتناول بهذا الاتصال الا  
 الضمير المرفوع ابارزة الا بربى انك اذا قلت تضربت وضربتني صرح ان  
 يقال قد انفصل بهذا الفعل شي لان ضما يربى البصر ان السار وانفصل انفصل  
 بهذا الفعل بخلاف ما اذا قلت زيد يضرب فانه يمتنع ان يقال انفصل  
 بهذا الفعل شي باصطلاح عال بالاصطلاح الضموني لان الضمير البصر  
 يمتنع ما انفصل به شي واما المرفوعة فقد احتراز المص يا عن الضمير المرفوع  
 وعن الضمائر المنصوبة فان الجرورة لا ينفصل بالفعال أصلا لانه لا يضاف  
 ابدا وانما ينفصل الجرورة بالاسم اذا انضيف وانحراف اجازة خلاصت  
 في حجر والاسم وحررت بكت في حجر ورأى في واما الضمائر المنصوبة فلا  
 انفصال لها من نوع من الانواع فقد انفصل ما يحرف نحو انش وانك وكذا



اخراته كذا تأتي وانك وفككت وعلكت وليستك وكنتك وتفضل  
 بالاسم ايضا عند الشئ عبد القاهر فانك اذا فكت الضاركت والفتاح  
 والضمير من ضمير المتكلم عند علي بن الحسين بعد ان اتمت في الباء  
 لا يقال ان ما ذكرتم جميعه قد تامة بغير صحيح اذ لو صح لما وقع في الفعل وليس  
 كذلك لان اسماء الافعال قد تفصل بالضمير المرفوع الباء قد افاد بغير  
 انكم اذ ليس الفعل بجعل اسم فعل بل بضمه كما تافعال مرفوعه على ما تاف  
 برباكم وكما جعلوا تافا تافا وتافان وهذا هو بدل على كل ما تافوه  
 علاه الفعل والفعال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لان تفعل  
 لان ان ما تفصل به من صورة النقص اسم مختص بل هو فعل كما تاف فعل  
 اتوافها بدل من الممنوع وسبيل التليل او جاب فعله غالب كما تقول  
 به بنو عبيدكم يملوا فعلا يكون ما تفصل به من الضمير تفعل الالف الفعل وليكن  
 سلك ذلك لكن لان ما تفصل به اي بالصوره المذكوره من ما تافوه  
 من الحروف ضمير بارزة مستندة اليها بل بغير حرف لا محل لها من  
 الاصل كالكاف في اياك وفي اشكالها كغيره والتمثيل ما علمت به  
 الاختصاص وسبيل بيان الغراب وان لم يلق منها عذوب الاختصاص  
 في بحث المضمرات ان شاء الله تعالى وكان بعض فذلك فكما ان الكاف قد كان  
 ليس بضمير فكذلك الكاف ثم ورايتك زيد اما صنع كغيره فان  
 هذا الكاف صرف لا محل لها من الاعراب بل بحرف الخطاب وهو يجر ضمير  
 لا غير المرفوعة فليكن او عينه كما قالوا في قولهم رايك هذا الذي كثرته

علي

علي وقولهم قل ارايتم ان اكلوا من ثمره فقل ارايتم ان اكل  
 ما ذكرتم غورا وقد يجر بعضا منه ارايتم زيد فان اية اي اية له  
 فان اية وان قد است قال بعضهم ذكر ان الضمير وان بغير الخطأ  
 ولا محل لها من الاعراب الاصل من هذه الحروف يجر تامة اسما فاقول  
 ان لا يكون هذه الحروف ضمير في صورة النقص كما جاز في هذه الاشكاله  
 وانما كان سماء بال الضمير المستكنه فاما لانها لو كانت ضمير لكانت  
 لوجب ان يكون سماء هذه الاسماء بالها في الافعال اذ كانوا يقولون  
 يا هؤلاء علموا ويا قومهم وكثيرا ولا شك ان اسما واما انما استكن  
 فبما كان ذلك ما تاف مستند اليه مستكن فان قيل اذ لم يكن الواو ضمير فاعلم  
 سبب الحق الواو اجاب بقوله وانما الحق الواو وان لم يكن ضمير انما  
 اعلم ما بان المستكن فبما في ما تاف ضمير الجرح لا الواو فهو كذا الواو لم يزل  
 نحو لان الفعل على ان الكون في البسمة تظهر والفاعل على وجهه المذكور في  
 ما تاف مستكن وكلاهما مشترك في انه الحق في اخر الاسم علانية للامتناع  
 بان فاعلم جميعه ولو اخذوا العبارة للتا سببه لم يخلوا لم يخلوا كما في  
 العبارة فان سببه كغيره وقد اختلفت لكن لا ريبه الاكل المختص بالفعل  
 الحق الواو المختص بضميرهم واكل السنو الغارة والذئب لثمة فجاز في  
 كذا فاعلم ان باره والواو في قوله واستروا لغيره انما استروا جميعه  
 والنجوى اسم من التثنية في حقها معناه بالحق في حقها انما استروا  
 بحيث لا يفتن له ولا يعلم انهم مشتاجون او لم يروا انما استروا انما استروا

بينهم وبين ان لا يكون الفعل في محل الفاعل او على الالف او على الفاعل على علم  
 بعقدهم وهو قوله رتبة قبل قوله في محل الفاعل ورات فكيف وقعها في الترتيب  
 الجبري وعلى الالف فاعلم ان اسم الفاعل في موضع الفاعل هو الفاعل  
 على فعلهم بناء على علمهم ان اسم الفاعل في موضع الفاعل هو الفاعل  
 الناسم له وهو رتبة قبل قوله في محل الفاعل ورات فكيف وقعها في الترتيب  
 لم يطلعوا على علمهم ان اسم الفاعل في موضع الفاعل هو الفاعل  
 رتبة قبل قوله في محل الفاعل ورات فكيف وقعها في الترتيب  
 فاعلم ان اسم الفاعل في موضع الفاعل هو الفاعل  
 او موضع الاسم في الحال اوله احسن ترتيبا بان يكون الفعل في موضع  
 بالاسم في موضع رتبة قبل قوله في محل الفاعل ورات فكيف وقعها في الترتيب  
 فان نصرت فعل الفاعل في موضع رتبة قبل قوله في محل الفاعل ورات فكيف وقعها في الترتيب  
 البصريين والكل من وسعي في تحقيره في موضع رتبة قبل قوله في محل الفاعل ورات فكيف وقعها في الترتيب  
 احسن ترتيبا بان يكون اسم الفاعل في موضع الفاعل ورات فكيف وقعها في الترتيب  
 ان يكون في موضع رتبة قبل قوله في محل الفاعل ورات فكيف وقعها في الترتيب  
 طريق التفتيش كل واحد من اسباب كماله في ان يطلع ان احزاب الاسم قوله  
 ولا تملكه امثلة المفتوح الاخر والمضارع والموقوف ان تملكه اما انما  
 او اخباره انما تملكه او خبره الا قول الموقوف الاخر وتفتيش  
 المفتوح الاخر وانما تملكه المضارع والاول ان يقال اما اخبار ليس  
 له مثله بناء على الاسم اوله او انما تملكه المفتوح الاخر اما انما تملكه

الماضي هو الذي الى جنس متاخره على افتراض حدث زمان فصل بعد  
 بخرجه الاسم قبل زمانه فكيف فعل قريب بخرجه الموقوف الاخر والمضارع  
 ولم يقبل زمان ما من قبله في وقت تعريف الشيء بقوله وهو بين على الفاعل في ذكر  
 الفعل وحدثه سبب على حدة فقال انما سبب بناء على خبره في موضع رتبة قبل قوله  
 كسبنا او يدري بنا وعلى كلا التقديرين يجوز السبب عليه وهو انما فصل وهو  
 ظاهر ولا يصل في الاصل الى البناء لان البناء في المعجزة لا يربط الا على الفاعلية  
 والمفعولية والاضافة مقفودة في اي في الاصل لما ثبت في موضع رتبة قبل قوله  
 من ان لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضاعفا اليه في الجبري ان يبنى الماضي  
 لا يربط واما سبب بناء على حركة والاضافة الى والاضافة الى انما فصل  
 في البناء انما يكون انما لا يفسد الاضرب والاضافة الى ان يكون بالحركان  
 وانما لان الحركة في الاسم الحانية اليها لا يربط الا على الفاعلية في البناء فهو  
 ان لا يكون من الدلالة مشابهة بالاسم ويوالي ادنا وقوله اي وفي  
 الماضي موقعا في موضع الاسم في كبريت برجل قائم فان قائم مفعول  
 كما تقول بررت برجل قائم فموقفه قائما مفعول برجل وقيل ان بناء الضمائر  
 في الرجوع الى اصله بعد وفي الفاعل مفعول للضمير وبنهاية ان نصرت  
 وان تقررب الضرب وليس لفعل الامر مشابهة بالاسم بوجه ففصل  
 ان الماضي بالحركة على فعل الامر لا يثبت بالاسم بوجه الوجه والى كل  
 اي جملة الكلام في احزاب المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر على كون  
 ان المضارع في صيغة مضارعة تامة غير وجه اي في وجه كثيرة وسبب

في موضع رتبة قبل قوله في محل الفاعل ورات فكيف وقعها في الترتيب  
 الجبري وعلى الالف فاعلم ان اسم الفاعل في موضع الفاعل هو الفاعل  
 على فعلهم بناء على علمهم ان اسم الفاعل في موضع الفاعل هو الفاعل



عليها من قريب العرب والمغربي فكانت مضارعة بالاسم غير تام لم يعرف  
 ولكن عدل من اصل البنية الذي لو كان الحركة لان البنية عليها لم تكن  
 الا عرب ولا حر لم يضارعه ان الاسم بوجه ما كان على اصل البنية  
 هو السكون لا في غير هذا من العرب وعلى ما قيل ان حث بنية المغاضي  
 بالاضمار باوجود الحركة فغضن العرب في ذات الوجوب له بناء على السكون  
 لما ذكرنا فغضنا بالوجهين قلت بابتداء على الحركة لا بالاعراب على السكون  
 للتشابه في بنية الاول لا في نفس الفعل على ما في من الاضمار على اصله لا يجوز  
 الا بدليل قوي ومشتبه المضارع يكون في الاعراب يكون في غير على  
 خلق واضطرار فكيف يجوز فيه ان يكون الالف والياء في غير  
 من يجرى في تلك التثنية فغضنا لانها جرد ما هو لازم السكون وهو  
 الالف والفعل لانه على الحديث والتميزان المتحد المنقسم للشيء اول  
 بنية ما واو الاضماره وهو ثابت وايضا فهو متحرك ابد الا ان يعرف  
 ما يوجب سكونه او ضميره اما السكون فهو غير لازم للاعلان نحو دعاء الواني  
 وربي في البنية والاصل فيها دعاء وربي وقد ثبت من السؤال المتطرف  
 ان الواو والياء اذا تحركتا وانفصلتا قبلها انقلبوا الياء والياء من قبل  
 موضع المظهر موضع المضمر الف والالف لا يقبل الحركة وكذا السكون وجا  
 عند طرق بعض الضماير وهي الضماير السبعة المتحركة المرفوعة اعني  
 ضمير النسب والضمائبات وضماير المواجهه وضماير الكناية واما السكون  
 آخره عند حقوق هذه الضماير فمراعى نوايل الحركات فيها يوفق حكم

كل

كلية واحدة اعني الفعل والفعل او الفاعل كما جرت من الفعل على ما سيجي ان  
 شانه في بديهي وقوع الالف الضمير واو ويا بين الفعل واعرابه  
 كذلك زيد ولهذا الالف ان كان الضمير كان او كان متحركا مضموما  
 يثبت الفعل على المضمول في غير هذا وضربه اما الضمير فمعه واو الضمير  
 ضمير الاول الا الواو ان كانت مدة قبلها مضمر ما ياء الجانبة الواو لا  
 اذا كان بينهما اربعة الا متخرج جعل الضمير وليا عليه في كسنا ما يحتاج  
 علما ولا الزيادة الرابع اي واثنا اثنا من اشد الفعل فعل كان واو الالف  
 الحروف التي تسبق في الاصطلاح الزوايد الاربعة وهي التي يتبعها ابن وبي  
 ايقاظ حروف المضارعة مضمولة المشابهة بينه وبين الاسم ما وبت  
 مطلقه بدليل ما ذكره المصنف بعده وهي ثانيا للغياب اياها التي هي  
 واثنا التي للحال والهدية للمتحكم وده والون التي للتعلم الذي هو غيره  
 احسن من كمال النسب في بنية الشبب خصيصه باليزنا وهو متحرك ومن تارة  
 تحكم ومن حمزة الكرم ومن نون نزل الزوا او اجعل فيه نزل العلم  
 انه لا بد من بيان ان الفرق بينهما دة دون النقصان وبيان ان الزيادة  
 من الحروف ومن هذه الحروف وفي الاول دون الاضمار فقال النخرج  
 انما اعتقب هذه الزوايد على قول المضارع بلفظ مجعها مستلذا على كل  
 واحد بقوله لا زاي لان ان لما وجب الخالق بين لفظي الماضي والمضارع  
 لا فضلا في معنيهما والاصل ان يوضع لكل معنى لفظ على هذه خصوص  
 في الافعال واذا اكثر ما يقع القاطب فيه في بيان الاحوال وتحقيق الامال

ولهذا اختلف العلماء في وقوع المسترك واور وكل على مدعا  
 جتي كثيرة ولان الاصل ما ذكرنا من ان في الاختلاف كان الفعل  
 انما انما صا ورا عن المستك ووجه لوجه ورا عن اي من المستك مع غيره  
 او صا ورا عن الغائب او صا ورا عن الحاضر لم يذكر الموقوفات انما لانه  
 ليس لها صيغة في صيغ المذكرين وانما لانه غلب الفكر على الموقفت  
 على لان اتصال الحقيقة بطلب اجاب لما ان يزيد ورا في الاول حروف  
 لا كلت آخره دل على المضارعة اشار الى علم الزيادة في الاول  
 كون الزيادة من الحروف بيانه انه لو كان الفرق بالقص و بزيادة  
 غير حروف او بزيادة الحروف في غير الهمزة لكان في المضارعة من الوجوه الاخرى  
 وادعى الى الرسوم الاربعة من ثم لم الزيادة وركب كذا العبادات فمردود  
 حروفه لذل على المضارعة وعلل هذا المعاني اعني وقوع الفعل من المستك  
 ووجه اوسع من ان الغائب من الحاضر لا حروفه آخره دل على هذه المقابلة  
 جربا على مستند الموقوف فيما بينهم في طلبية الالفاظ الغير الخلق والبريد الطويل  
 الخ لانه ما يرفع فيه الطبع و يستحق ان اذكر ان السماع خلاف الطول  
 او هو شئ يكسر عنه الامتناع لان الحروف كثيرة فلا بد في تحقيق بعضها بالزيادة  
 وذن بعض من محققين الاشياء الحكم فوجدوا ان الحروف بالزيادة  
 الدلالة على المقصود و حروف المد واللين اي الواو والياء والالف للثمة  
 وورثا على استنساخ في الكلام اذ الكلام لا يغيرها اي من تلك الحروف او من  
 بعضها عن الحركات اذ لا توجد كل كلمة على غير ما او عن بعضها فيكون ما قبل

جربا

جربا جربا النفس التي في وسبها الى السمع بما مستلزمة للفتنة  
 الجارية للنقل التي في الزيادة فمردود الى تقدير الزيادة من الحروف باللين  
 او لا اي زيادة لالف لانها اخف الهمزة باسكتة بقدر الابدان  
 فمردودا لئلا لا يبداء بالياء في شئ من قريب الخ في هذا ابدال كل منها بالآخر  
 والهاء ان كان مثله في ذلك لانه لالف بين الهمزة والهمزة الا ان مبداء الي  
 الهمزة كونا من الطرف السفلي اجدر رتقا عدة من سفلي الهمزة على ان  
 الحروف البسطة من انفسها من الهمزة الى الخلق وخصه ما سلك  
 ووجه لوجه افتقار اول الالف الى الالف الاصل اي سكتة اخف سكتة  
 المستك بالاضافة لان الهمزة الكلام منه وكذا كذا الالف منها ثم عدوا  
 الى زيادة الالف لانها طرف من الالف فوجدوا زيادة الالف في بعض الي  
 الاستشباع من مستند الشئ اذا عده شيعا وهو كسر الطعم بافتقار  
 فاستعمل في بعض الاستشباع لمشايرته شيعا الكتاب لان الفاء ارباعا  
 ربا يبع او اربع او اربع فلو زيدت عليها او اصبحت للعامية ثم وجدت  
 عليها الواو العاطفة وهذا ليس بلازم بل بدونه يحصل الاستشباع فمردود  
 بيان بلوغ الاستشباع في غاية في بعض المواضع لان له دخلا في الالف  
 المستشبع الاشياء الواو والياء الى حصول الانفال وكان في الصوت  
 الحاصل من اجتماع الالف والياء والياء من الخلف من الخلف بالفتحة كسكتة  
 ونسبها ونسبها اليهم والكسرة اي الصوت في حصول الاستشباع فمردودا  
 حكايا عن الواو والياء اي دعا به الى تحويل الالف الى الواو او الى الالف



الاستقار لانها بان كثر ما جازل شيئا من الواو وكثرات بعض الميراث  
 وتجاهه تقول قدوت كما يحسن في ذلك كمن والاصل فيها وراثت ووجه كذا  
 نوكره الجوهري في الصلح وجعلها بان العلم بغير الواو علوة على الغالب  
 والآن ثبت كونها علوة للعلوة وان ثبت في الماضي نحو ضربة وضربت  
 قبل الصلح عليه والآن قيل لم يعرف بغيره كافر في الماضي اجاب بان  
 لم يعرف بغيره لانه لم يكن الفرق بينهما في الماضي باسكانها اي بسكانها  
 في الهمزة فحين اعاقى الخطيب وانما ثبت لو قوما او لا لا مشايخ الابداء  
 بان من يدل بالكسرة او على الجعجعة كلفا في الماضي لانه ليس الفرق فيه  
 بسكانها ان لو قوما او قوما لن قيل بين الفرق بسكانها لانه ليس كان  
 الفرق بالهمزة اما بالضم او بالكسرة فكيف لم يعرف اجاب بقوله ولم يكن  
 بينهما ايضا لا يكسر الفعل المبني للفعل على ما فعل المبني لا يفعل فانه لو ضم  
 حرفه انصاعه في يعلم مثله لم يعلم انه مجهول معلوم قبل مضارع ضم  
 عنه او كسر على سطر والباب ولا يجر كسرا ايضا لان كمن يلبس بلغة  
 من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم وتعلم ما بلغه تعلم في الفتح ايضا  
 التباس ككسرهم التقوا بهما بالفرق التقدير بان يكون ان في الخطيب  
 يدل على الواو دون المؤنث كما التفتوا به في الاسم فكذلك مفرد او جمع  
 مع انها في اخرها مضمومة ما عرفت معلوم بفتحها بيل الى الضم والاي كسر ثم غدا  
 اليها لانه سطر ينهها وهو سطر انفسان فلم يجد ما ناعا مضمومة بها  
 او لا قروا ما تعينت الغائب اعني غير المتكلم وانما خطيب لما نوكره وبهرتها

فيكون

فيكون وسطا قبله اياها المتكلم وانما خطيب لصحة بفعل امر ما به واسم  
 الغائب لا يطلق على امر فيه فلفظ ان امره لغو موصي كما يطلق على اسم  
 الغائب ومنع التوفيق ان ثبت لانها فيه لان كذا ليس في الدلالة لشيء  
 على ان المتكلم يقول في باب الغائب ان ثبت في الشرح في باب الغائب  
 على ان يذهب لملحوظه عليه في ولا بد فيه او قد براه الغائب عن خواصنا  
 ومنه قوله فيكون بالغيب على وجهه لانه ما عرفت من حيث لفظه لفظا لغير  
 عليه ثم ملأوا المتكلم مع غيره صورة لفظا كقولهم ويزيد ان من امره كذا  
 بخلافه وزيد لفظا وانما حقيقة كاشا لث في امره ان يذهب لملحوظه  
 انما يستعملها المعظم لفظه في الغائب لان التباسا يذهبون الى مذهبه  
 وقد استعملها وقد تميز لفظه من لفظ الجماعة بغيره في اول  
 الفعل في قوله واليهما حرف يذكرون لوضوح التو ان لانها علم المتكلمين  
 في الماضي كونهما في الماضي على اولها اما ان يكون اقربا او كسرا  
 فخطيب التفسير في الحروف المد واللين متعلق بما قرب متعلق التعدي لا متعلق من  
 الفعل التفسير لانها كونهما في التفسير وهو اقرب لفظ وليس له في  
 معين يدل ان الحركات الساكنة ان لم يكن انطلق بها فاذن فيها غنة  
 غنة في التفسير ولهذا القوم بالاعرف الا ان وهو الذي يتكلم من قبل جابه  
 وانما لانها تكون متغيرا من كذا تكون هذا الحروف كانها اياها حروف المد  
 واللين حدة في الحلق فيكون شيئا بها من حيث الحذف والاعدا والغنة  
 ايضا انما اقرب الحروف من الحروف المد واللين محذوف وهذا تدغم في الواو

والبناء فومن يزوم والبناء قبلها واولاها ويقلد بها الا ان  
 ضربت زيدا او شقها ويقلد من اولها نحو هذا هو ابي وقد لانه  
 الحث بدها بقرينة من سائر الافعال فيخرج على سبيلين في الحاق علامته  
 المشبهة بالجملة الاخرى فان قلت علم ان الغرض من الحاق هذه الحروف  
 الفرق بين الماض والمضارع فاذا كان كذلك فلم يملك الماض  
 اختصار المضارع بالحاق الزيادة دون الماض مع ان ذلك مما يصل به  
 قلت انما اختصار المضارع بالحاق الزيادة لان القيمة المزد عليها  
 بعد القيمة المجرودة وهو ظاهر وانما في الحاقه من المستقبل انما يلزمها  
 المضارع بعد الزمان لما في الدال على الفعل انما جعلها القيمة التي بقية  
 وهي القيمة المجرودة اعني صيغة المضارع في الزمان التي هي الزمان  
 الماضي وجعلوا صيغة الماضية وهي الصيغة المزد عليها اعني صيغة المضارع  
 لتلحق اي للزمان الماضي وهو الزمان الماضي والمستقبل طلبا للتحسين  
 وفي ذلك كماله قوله في صيغة المضارع اي في صيغة ما يمتد على الزمان  
 مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشبهه واشتقاق من الفعل اما لان الفعل  
 اذا مضى بها فكانت قد مضت من صيغة واحدة ولما ان بين الصيغتين  
 اشتباها وتوكلت اي مضارعة للاسم من جهة ثلث من جهة المفعول ومن  
 جهة الفعل ومن جهة الاستعمال اما مضارعة من حيث المفعول فلو انما الاسم  
 المتعلق في حركته وسكونه وتقداده وخرجه نحو مضاربه او مضاربه  
 الجرح وهو جرح ومضاربه واما المضارعة من حيث الفعل فمن وجوه اربعة

فمضارع

شاع في حيزه من اهل زمانه صالح للزمان الحاضر والمستقبل اي صالح لان  
 يراجه بما لا على التعيين ثم يفتقر بالهاء على التعيين اي بالحال بدخول الاسم  
 عند الكوفاين فيفتقروا امر المضارع اخذ بقوله او بالاسم قبل دخول  
 السين كما ان اسم الجرح في صيغة في امته اي في جماعة من قبل على حاد  
 متعدد على سبيل البدل ثم يفتقر ذلك به او مضاربه بعد اي بتعين على  
 عليه ما قصده بغيره بدخول اسم الضميمة على البدل وفي بعض النسخ لم يورد  
 ايضا فتعين ان امر المضارعة انما يفتقر بذكر الاسم لانه اذا لم يذكر عارض  
 انه يفتقر بالخرافه لكونه من لوليه لانه في ذلك التمييز ليس له حرف  
 الاستقبال والتمييز به لا بد له لوليه وان الآخر وليس كذلك ان يقول  
 بمضاربه وان في يفتقر عن الاسم لانه في المثلث به انما هو قد مضى  
 وتقدمه بحرف لا يعين احد له لوليه بقرينة من خارج وتاخره انما هو  
 به لكانت اي يكون مضارعا لانه الزمانان المذكوران لا على التعيين وانما  
 يا حاد على التعيين قد مضى به الاسم فيكون مضارعا على عليه المتصويرة  
 والاضافة يدرى بكل واحد واختصاصه اي الاسم بواحد منها اي على عليه  
 والمفعولية والاضافة عند دخول الحواسل انما بالاضافة عند دخول عامل  
 يقتضيه كجاءه في زيدا او بامعولية عند دخول عامل يقتضيه كرايت زيدا  
 او بالاضافة عند دخول عامل يقتضيه ككلام زيد وحررت بئر بكا  
 ان المضارع صالح للزمان والمستقبل اي لا حاد على التعيين ثم يفتقر  
 بالهاء على التعيين او او مضاربه يقتضيه من الاسم او سوف وتاخره ان



ايراسموس بالاسم قد استبدل اسم المشتق كذا كذا العلق ويحذف العلق  
 والمشتق لا يمكن وهذه الوجة لما في الاشتراك وليس شعر لم يترك  
 الاضمار وهو مستوفى في المشتق كونه وجوده في المشتق فان العلق  
 مشكوك في اليقين والذهب والفقرة والمشتق في المشتق في المشتق  
 في المشتق لا بد من ايراد عند القرينة ورايها ان اسم الفعل من حيث  
 مبادرة الفهم في سائرته في كل هذا المعنى في اسم الفعل والفعل  
 المضارع الى حال متعلق بمبادرة عند اللفظ في ترتيب بعضه وزيده  
 فان فيهما شيئا والذين الى ان زيد المبتس بالقبول في هذه الحالة  
 انما مفعولها مفعولها من حيث الاستعمال في وجهين احدهما  
 وقدره مفعولها في وقع الفعل في موقع الاسم كونه قابلا وديدا يقوم  
 فان يقوم واقع موقع قائم لان هذا الموقع موقع الجوز وموقع موقع المفعول  
 والفعل مع فاعله مفعول يكون واقع موقع نفسه واما في قولهم لا بد  
 على كل واحد من هذا اسم من المضارع والاسم كونه زيد يقوم على  
 هذا النوع من الفعل ويحل المضارع الاسم من هذه الوجوه المذكورة  
 بوجوده واستعماله في وجهه وللفظ في مفعولها قال لا بد من تسمية الماضي  
 مضارعا بوجوده وهذه الوجوه لان اعتبار التسمية في التسمية لاسم  
 على غير حال الوجود فلا بد من نفسه لوجوده في غير اسم على ان المضارعة  
 من هذه الوجوه وانما في حروف المضارعة في حروف في التسمية فكان  
 الواضح لما لا خلاف وتصورها في ثلاثة اشكال مختلفة لا فصل ما مضى

ما يستقبل ويشتد كان في سائرته على اسم الفعل كونه في المشتق  
 بالجوهر ارا ووضع الاسماء المختلفة على لفظا بارز كل من فروع اولها  
 لفظا الماضي لست على الصيغة الجوزية فثبت في عليها حروف المضارعة في  
 لفظا زايده على لفظا الماضي الا بالزيادة على المضارعة المعنوية مستبعا  
 للمضارعة اللفظية والاستعمال في نظر ان اللفظ على المضارعة انما هو  
 حروفها في هذا اللفظ المضارع ولهذا السبب اخذ المضارع من الاسم الاعراب  
 واعرابه بوجوده اعراب الاسم لانه في اللفظ لفظا ومعنى مختلفا في وجه  
 ان مقتضى هذه المضارعة ان يوجب كونه اعراب الاسم الرفع والرفع  
 والجر لكن لما كان في الاخير علم الاسماء في منع من الفعل وعمل في حركات  
 الجوز على سائرته في موضع ان شاء الله تعالى وهو ان يربط باب كانه الاسم  
 منه العمل والعلل اذ كان بعضه قوله واذا دخلت عليه على المضارع لام  
 الابد آخضا لكان في الاسم من فاعله في التسمية بالقبول في هذا المضارعة  
 قال الثالث في ان الاسم في قولك ان زيد الفعل في حال من مضارعة  
 الى ان يبين ان له في تحقيق الاسم من اخلصت عند الذين لا يشد به ما يخص  
 بعض نجاه اعتبار التسمية في قوله ابو علي حيث قال لا بد من الاسم فقال  
 ابن مالك ليست بمختلفة لجبته في الاستقبال كقولك انني لم يفرق في ان تذهب  
 به وان كنت لم تكن بينهم يوم القيامة ونقل ابن ابي السري عن سيبويه انما هو  
 من المستقبل فليدول ان علي ان ياول ما وقع مستقبله بانه حكاه في  
 لم يفرق في وجهه وبوجوده من المضارع وايضا يجوز ان يكون الاسم للتاكيد

كما في اثنين المذكورين فالشيء فان قلت اذا كان كلاما لمحال فبافتراض  
 حرف الاستقبال المستفاد من الكلام لا يحتمل ان يكون جملة الكلام اذا كان في حرف  
 الاستقبال المكان الثاني بينهما وقد جازعت في قولك ويقول لان ان  
 كانت لسوف اخرج من المعنى يقول لان ان اذا كانت بعينه وفي علمه سوف  
 انما كان قال ربما ان سببا يخرج منها من الارض ومن حالها من حيث يمكن  
 في الموت والهلاك على وجه الاستحالة والاستحالة يكون ان يكون اخرج منها  
 من قولهم خرج فلان عالما او شيئا اذا كان ما ورا في ذلك بحيث اخرج من  
 نظامه واخره فعل هذا اضع الآية سامي جوة بلغة بحيث يكون غاربه  
 عن نظامه بالغة الحجة الدنيا اى جوة ابلغ من الحجة التي هي الان عليها  
 على سبيل التمهيد فعل هذا يكون المنقذ به في قولك سوف لم ينفذ به  
 فمن هنا هذا معدن ان لم ينفذ به على ما اعطاه ليا في الدنيا من الظفر  
 باعداؤه ودخول الناس في دنياهوا بعد النكاح والراشد من الفخ في افكار  
 الارض من الدارين والهدوم بايديهم من محالها كجارية والنهي من كثر  
 الكافرة القذف في قلوبها بل مغرب والشرق من الرعب والوسوس  
 بعدهم من الاستبصار على الكثرة الملهو تن الى انقراض الزمان ولما اؤخر  
 له عليه والوسوس من الشواب ما لا يعلم كنهه الا من قبل ان الله يعيد عينين  
 ان كبروا وحال في الاثنين انما سوف اخرج منها وسوف يعطيك بكن  
 قرضي قد تجردت الى التاكيد ووجه حرف الاستقبال في نظره بان ونظرا لهم في  
 افادة المعنيين ثم تجرده الى الابد وان كان انما حرف التعريف في افادة يعيد

التعريف

التعريف مع انه غير من حرفه الربوبية اذ بعد التعريف والتعريف ثم تجرد  
 ذلك الحرف في الدار التعريف من الزمان متصلا اياه واما حرف التعريف  
 فكان حرفا لانداء ولا لزمه من حيث ان التعريف اذ بعينه من انما الشيء  
 اذ هو به فلهذا لم ينفذ اذ لا يصلح ان ينفذ اذ هذا لكن لما قدم لما و  
 الجور على غيره سبيل ان لا ينفذ من ادخل الفاعل على ليد على شرط تقديره و  
 اذ كان في ذلك اجتنابا منه ولذا لم ينفذ ان الجمع اى ما بان في حرف  
 التعريف وحرف الدار فتمت اذ لا لا كانت لما اخرج الى تجرده عن معنى  
 التعريف ولهذا انما لم ينفذ اذ بعد انما حرف التعريف بنا على شيئا  
 الاجتماع بين حرفي التعريف قطع بعينه اى حرف التعريف كونه اذ  
 ليد على زوال حرف التعريف لان زوال الجمع اى على زوال الخبر ومم يرد على  
 فعله حرف التعريف بنا على لا شئ جعل في النقط ما يد على كذا على كذا  
 جعل في الخبر اذ جعل على ليد على اذ ليس باق على اصله فصار ان العلة  
 كايين واقع بعينه وان تارة فتمت فان قلت في يكون لام الابتداء و  
 تارة على انما تجردت فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولان سوف  
 يعطيك اوهو قوله انما سوف اؤخر ويستلزم انما هو صيغة كنه  
 الا ان يطلب بها الفعل من الفاعل الى طلب بحدف التروية يخرج عن الفاعل  
 انما على المعنى الى الفاعل او الحكم والفاعل الغائب او الحكم وانه و  
 اذ انما ويجوز انما وادى معلوم انما على ليد افعلى من يفعل فليس مثله فعل  
 في التعريف كالفن وهذا الصلاح بان امر الفاعل الى طلب كنه استقام





بكثرة المعرفة لم يعلم ان من شرب الماء لم يضره شيء او من شرب الماء لم يضره شيء  
 فلم يضره شيء ما بعد من المصداق اجاب قوله وانما حذفوا المدة من الفعل  
 في باب الالف لان الالف في الفعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 فان قلت اجتمع الهمزة في الفعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 لا يجوز في غير الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 الهمزة من الفعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 بينهم في ذلك في باب الالف في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 قد علم ان الهمزة في فعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 في الفعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 في البشارة ان الهمزة في فعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 على شيء يقتضيه فكان اول ما سئل عنه اخذ فكان ينبغي ان لا يدل عن  
 يدين الاصليين ان الهمزة في فعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 واما التقاء السينين فيكون الكسر على حرف الوتر بها ولكن قال الشيخ  
 وانما عذب بها ما عذب ضميرها في الالف في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 وانما جاز على كونه ناسبا على كونه ناسبا في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 اي بين ما عذب من الافعال وبين الاسماء كما سبقت للشارة اليه  
 ولا شبهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فيكون ان يكون  
 الامر بقاء على الفعل الممتنع الذي هو ان يكون في الفعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 كما ذكرنا ولان في قولنا في فعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر

ينبغي

ممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 في الفعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 ممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 فليس هو او يزداد لانه في الفعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 كان الامر وارادوا في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى  
 وانما جاء على الاصل في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى  
 في امره ما يدل عليه كما في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 جميع القراءة كما كانت لانه ارادوا في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى  
 ولم يقرأ من اختياره لانه على خلاف قياس مشهور في العربية والاسماء  
 في القرآن فترى من اختياره انهم بالاسم على قياس القرينة في قوله تعالى  
 منهم جريبا على مستهم في الملأ الخفيف فيما كثر استعماله في امرنا من غير  
 يكسر استعماله فينا ولم يزد لم يزد في امرنا من غير استعماله في امرنا من غير  
 الا في موضع الضرورة كافي في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 للفرح حيث علم حذفه كقولهم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 اصله في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 وفيه ما فيه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 كما في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 من وقع باليسر في اي بين الامر وبين المصراع ولا يحصل الفرق فيكون  
 الا كقوله في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

ممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر  
 في الفعل الممتنع في فعل الممتنع في فعل الممتنع وهو متعذر



انما من انزله في اهل بيتي العارفين كونه واجتنب منه الوصول والابتعاد  
 بما قوت من هذا المقتضى من المصالح فالاطلاق هنا في موضعين وفي  
 شي اخر غيرهما وهو اعراض الفعل عندهم بالاعمال لا بالمشاهدة بناء على  
 ان ما يقتضيه الاعراب كما انهم يوجبون في الاسم موجد في الفعل فاقول  
 واصحابنا فذكر اني جازي كوني في ان مله وجود الاعراب الفعل المصالح  
 ووجه حذف المضارعة في ادم حذف المضارعة ثابتا كانت العلة للموجبة  
 او التامة ووجه الاطلاق ليس في ثابته كمال كونها سلبية عن المصالح  
 فيما لم يتصل به من مجازة است. وتون التكرار في ثبوت العلة التي  
 ليس الا في هذه الحالة وفي حذف هذا الحكم من المتصدين على درس هذا  
 الحكم فبالفعل لا في ان يقال نعم كانت العلة ثابتة سلبية عن المضارعة  
 كان حكما ثابتا ولم يعلم ان هذا هو منه وانما ثبوتها بغير هذا الحكم سلبية  
 خبر بعد خبر وما دام العلية ثابتة سلبية عن المعارض كان حكما ثابتا  
 فكان في اي قوام حذف المضارعة ثابتا كان حكما وهو الاعراب ثابتا  
 لان ثبوت العلية يستلزم ثبوت الحكم ولهذا اني والان على الاعراب  
 وجه حذف المضارعة كان قولنا اي كان الامر في قولنا فذلك فذلك هو  
 واما من قولنا على السلام في بعض مغازاة وانشاء واما مضاهية  
 ولتقوم مضاهية مع ما بالانفاق لوجود حذف المضارعة والاختصاص  
 لانفاق لعدم حذف المضارعة بخلافه في محل النزاع وهو الامر كما نرى  
 فكانت على الاعراب تنقية فيكون الاعراب تنقيا معناه حرر المضارعة

ب

سببه لا تنافي بين الاعراب والاعمال لا تنافي الاعراب في حذف حرف المضارعة  
 سببه لا تنافي الاعراب وهو المطلوب وهذا اخر الجواب عن محل الامر على  
 انتهى في الاعراب وان ابايو اعراض جوازها بما قال ربه من غير انه اعلم الا بكون  
 ايضا كذا كانت واعمالها انهم في المضارعة في جواب الامر فالحال في الفعل وذلك  
 على الخوف فكان خبر حذف حرف المضارعة في الامر في الاعراب جازيا لان  
 يحذف الاسم ولو كان المحذف ككثرة الاسم على ان المحذف فيما فعل استقام  
 فبان على حذفه ان في كونه ومن لم يكن ومن لم يمس وحذف الالف في قوله لم يمس  
 ومن لم يمس وحذف الالف والالف في انهم لم يمسوا ومن لم يمسوا بالالف وحذف  
 الهمزة في قوله لم يمس ومن لم يمس ومن لم يمس ومن لم يمس ومن لم يمس  
 لانه فيكون حيثما كان الاسم وليس له ان يكون بغير حرف المضارعة لانه  
 من جملة التيسير في العلم على قدر كماله بقدر كماله بالقرآن في حرف ما جازي ليس  
 بغير اسم ولا فعل يقع على ما ذكره المحقق في الحرف ما لا يكون في الحديث من ذلك  
 من معناه ولا يدخل السين وسوف وغيرهما من علامات الفعل قال القتيبي  
 الحرف ما لا يقع في غيره في غيره في نفسه والضمير اليه في قوله ما لا  
 اما اللفظ فلفظ لا يدل على نفسه بل بانضمام تاء اليه واللفظ في قوله ما لا  
 في الغرض لا يحصل من اللفظ الا بانضمام تاء اليه فانما حصل ان لا يستعمل  
 بغير موحدة المعنى متبوية الش مع بقوله ذلك اي لا لا على معنى في غيره  
 لان الحرف باجماعه في حرف الالف كانه كان وصل وصل وصل  
 ويوجب الذي يحصل الى المراد وروابطه رابعا التي تربط بين شيئين

في الاعراب والاعمال لا تنافي  
 في الاعراب والاعمال لا تنافي  
 في الاعراب والاعمال لا تنافي

تتعلق في هذا المعنى الالهي والفعليته لولاها لما كانت متعلقة بها وتختص  
ان الحق قد يكون افرادا بحدودها واللفظ باحد اقسامه قد يكون مركبا  
يتمتع من اللفظ عند التركيب لكن مضاهيه وان كان معناه عند اللفظ  
الافرادي لا يغير فلفظ التركيب يشترك في اولى الكلمة فانه لا يحصل له  
بالانضمام اليه واللفظ الافرادي فيحصل الحرف من بينهما بانه لا يحصل بدون  
الانضمام بالاشتراك الواضح في اوله وشعره فليس هو ولا لانه على شدة  
الاستقرار وهذا من قوله ولا يغير لغيرها على الانفراد اياها فيحصل  
مفهومها من الفاظها بدون منتهى معناه ثم لا يخرجها الا بربان في شدة  
لا يحصل على الانفراد من شدة بين الكلمتين نحو زيد كان في الدار  
وعلى هذا سائر الحروف عبارة او غير عبارة فالسلاسل من كلمتين ان  
يكون لفظيا او مفهوما فاختار في هذا فانه سلسل اعتبار ثم اورد على ان  
لا يرد على صورة السؤال المتيقن فقال لا يقال لانهم ان في كذا غير من الحرف  
يدل على معنى لا يحصل على الانفراد بل ان يدل ان في قد يدل على  
الاشتغال وعلى على الاستعداد وان على لانها لا يندرج اياها لاشتغال والا  
والاشكال كلها معان متصورة بانفردا لا يحتاج في تصور اياها بغير ان  
تعد ان يندرج في اي نوع وان يدل على المعاني المذكورة اياها لا  
شتمال الاستعداد والاشكال بوجه كذا لم يتعلق بالاشكال كونه من ان  
في تدل على الاشتغال بالمعدل لفظ واللفظ اذ اللفظ لغيره لكن عند  
الاشكال اياها انضمامها بغير ان في تدل على الاشتغال لا على الانفراد بل عند

الاشكال

الاشكال اياها لا سيما في الاشتغال فلفظ او تقدير كلفه بل ياريد وقد لا تدل  
عليها دلالة الاشتغال بل مشروط بحسب الموضوع في دلالتها على معناه وذكر  
متعلقها اذ لا يصح ان يقال في واقع ولو كان دلالة على اشتغال على طريق  
الاشتغال للشيء فكذلك كايضا لاشتغال واقع بلفظ في علم يدل على  
الحق الاشتغال على الاشتغال لم يصح الاخبار عنه وتلكان لفظ الاشتغال اياها  
على معناه بالاشتغال مع الاخبار عنه وعلى هذا ايا وعلى حكم في سائر الحروف  
اي حكم وهذا في ما ذكره كذا من البيان من قوله اياها لفظ في الحلق والحروف  
او اذ لا يندرج اياها بين الاسم والفعل لا يكون حذرا ولا محذورا وهذا من  
لا يد من التفرقة لهما الا لانه بشكل نحو ذاهب وبعض فوق ذاهب لهما  
ليجوز لانه لم يجر اللفظ اشتغالها او متعلقها واسم لانه غير مشروط في  
دلالتها على معناه الا انفرادية انه لم يتحقق اشتغالها الا بذلك لا مرعا  
الا بربان في ذاهب فاصح وبغيره من هذا الانفراد لكن وشعره لغيره ما هو  
انما قيل به الى الوصف باسما لا جنانا فهذا هو الذي اقصاه كان المتعلق  
الاشكال لم يدل على معناه بوجه كذا من غاية ما في الباب اذ لا يحصل العرض  
من وشعره وهو لا يستلزم عدم دلالة اذ فرق فلا يبرهن عدم فهم المعنى  
بين عدم فائدة الموضوع مع الفهم قبله بشكل منتهى على وعرض والاشكال في كونه  
او معناه في كلتا الحالتين واما اوجب بوجه كذا الى ذلك وان لم ينفرد  
بهذا التقدير في اجراء البيان على ما علم من اهتمامه بربان في كل ما اورد  
فليظهر ان مع الشك في صحتها واما في زيد كذا واما ان الذي كذا واما هذا كذا



بان الاله اسم واث في حركاته في مستقيم وانما اث في ثلثان فاطون بان  
 فذكر المتعلق منه وادى بها بحسب الاستعمال لا بد من ان ذلك في مودعا  
 بحسب الوضع وفي الامور بحسب الاستعمال وان اردت حقيقة الحال في ذلك يمكن  
 بهذه المقدرة على ما ذكرتك حتى تحصل لك الجواب الحق على كل ما ورد من امور  
 الشكوك وحيث ان نقل الوضع في وصفه قد يكون الى خصوص اللفظ المخصوص  
 المفعول كافي الا ان كان قد يكون الى عموم المفعول مع كل واحد من شخص  
 بعينه وخصوصا لا يكون حقيقة في ذلك بل يكون الى عموم اللفظ بخصوصه  
 بان لا يلاحظ امرا كليا يندرج فيه كبرية الاله فلا يكتسب المشتقات وقد يكون  
 الى اللفظ بخصوصه بان يلاحظ امرا عام لا افراده بخصوصه شيئا يلاحظ  
 يكون الموضع تلك خصوصيات فان الفصل لا الامرا كذا العام كسكان اللفظ  
 بهذا المعنى اقول في هذا الموضع لا يفرق ذلك بل لا يلاحظ امرا كليا وبعدهم اث  
 الى بان خصوصه حتى لا اريد بالخصوصية كان حقيقة ولا يرد به العموم ايضا فلا  
 يقال بهذا الموضع وادى بها بحسب الاستعمال وادى بها بحسب الوضع  
 با حيا مع عام ويوضح من النسبة كما لا يخفى على كل من بدأ معين بخبره  
 ونسبة لا تعين الا بالنسبة اليها لا يندرج في البسطة لا تعين الا بالعرف  
 فما لم يذكر له حقيقة لا تحصل فروع ذلك النوع في الفعل ولا في المكان وانما  
 يتحصل بالنسبة اليه فمقتضى استعلاء خلاف الاسم فانه ليس في النسبة  
 مخصوصا بل قد يكون لنفس الذات وقد يكون للذات باعتبار نسبة وقد  
 يكون نسبة لا بخصوصها كما لا يخفى والنسبة في النسبة الى مودعا فاعلم

وحي والحق في مرادها على وجهه ونسبة مطلقا من غير ملاحظة اللفظية  
 اسما وادى بها بحسب الاستعمال لا بد من ان ذلك في مودعا  
 ذلك بالعلامة والحق في مرادها على وجهه ونسبة مطلقا من غير ملاحظة اللفظية  
 فانه انما الحرف لا يكون حديدا ولا محددا بل غير محدد فانه اسم او حرف  
 وانما ما كان يكون كاديا انما الاول فلان الاسم لا يكون بحرف وقد كان لا يكون  
 فيلزم انما الحرف واما اللفظ فلما ثبت من انما لا يجوز ان يكون بعض الحروف حروف  
 وقد كان لا يشتمل على حروف فمقتضى انما فيلزم انما الحرف لا يكون حروف  
 بحسب المقدرة وحي ان الحرف لا يكون حروف فمقتضى انما فيلزم انما الحرف لا يكون حروف  
 جازية بل فيلزم انما الحرف لا يكون حروف فمقتضى انما فيلزم انما الحرف لا يكون حروف  
 غير حروفية والحرف لا يكون حروف فمقتضى انما فيلزم انما الحرف لا يكون حروف  
 في انما الحرف لا يكون حروف فمقتضى انما فيلزم انما الحرف لا يكون حروف  
 والاشياء في النسبة كذا في بعض من غير معنى الى اوجز اللفظ وهو مستند وانما  
 تهديد اللفظ الى المراد الحرف لا يكون حروف فمقتضى انما فيلزم انما الحرف لا يكون حروف  
 فانه في بعض الحروف حروف فمقتضى انما فيلزم انما الحرف لا يكون حروف  
 مع الحرف مع حروف حروف فمقتضى انما فيلزم انما الحرف لا يكون حروف  
 الحروف وحرف حروف فمقتضى انما فيلزم انما الحرف لا يكون حروف  
 وكذا لم يصح من لا يحد في انما لان من حرف وكل حرف لا يحد في حروف  
 بحرف اللفظ فيقول لو ان الحرف في اللفظ من اللفظ لا عن معناه الا ان كان اللفظ في  
 وهو على ما بين اعدت وعلقت فليصدق معنى من لا يحد في حروف حروف

في اللفظ  
 في اللفظ

فقد حدثت في منى الزلف لعل حدثت بها من منى الزلف لا يجوز ولا يخطئ  
 ضحية اسم قدامت قنن ولوقيل موضوع الفقيه اسم من وجه ومرت من وجه  
 فقدم فحدثت من منى الزلف والحقبة بعد حدثت من جهة الحسية  
 فلما كانت قنن في المنى بالحق قوله أو قد عرفت ان كلاهما على  
 واحد من هذين الوجهين انما لا بد من الاسم والفعل والشرط من كل واحد  
 انما لا بد من هذين الوجهين انما لا بد من الاسم والفعل والشرط من كل واحد  
 سبباً للوحد من اسمين والوحد من اسم وفعل كلفا ما جعلت فكما ان  
 من هذه الشك في ان يكون نوعاً من الكثرة لا يوجد ولا يرد على ما ذكر  
 فكذلك لا يكون كل من هذين الوجهين نوعاً من الكلام الا بعد الاسحاق  
 وهو الوجهان الوحد والوحد بين التكميلين الذي هو الاول يطلق على المتحد  
 ومن شأنه ان يطلق على النوع فاما ما لا يطلق عليها الكلام فحدثت  
 الضرورة متحدة بين الاسحاق وجعلها شرطاً كمن غير شرط كونها مذكورة  
 فممن فزيد في ثواب كلام والحق ان انما لا بد من شرط قبول تدويره والحق في  
 ايضا فاذن لا حاجة الى تخصيص الاول بالاولى لانهم كل من قولنا  
 اعلم ان الكلام وهو نوعاً من يطلق على قسم الاول الى اربع اقسام  
 وما يعرف من حال البشر محاراً على التكليم كذلك وعلى ما في النفس  
 التميز عن غيره على ان لا يتركب افعالاً ولا يتركب قبيل جاز على ما سبق به  
 سبباً في مواضع من كتابه من ان لا يطلق حقيقة الا على الكلام المعقولة  
 هو من جهة ان جاز في فصل هذا هو محار في النفس ان وهو الاول الذي يميز

جوز

هو حقيق في النفس ان جاز في تلك الجمل في حقيقة غيرها على ما سبق به بعض  
 وعلى الكتاب قال به ان جاز في تلك الجمل في حقيقة غيرها على ما سبق به بعض  
 وفي اصطلاح انما يطلق عليها حسن السمات عليها من انما لا بد من  
 الاول بعد انما لا بد من المصلحة والحق ان جاز في تلك الجمل في حقيقة غيرها على ما سبق به بعض  
 القول والحق ان جاز في تلك الجمل في حقيقة غيرها على ما سبق به بعض  
 دون الكلام كمن يابى على التكليم او لا يكون التكليم بغير السمات عليها  
 لا جاز في الاول الحسن انما لا بد من ان الاول يطلق على ما لا بد من  
 ما يفيد من كلامه فيكون على وجه الاستدلال المستحق على وجه حسن السمات عليها  
 كذا في انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من  
 على انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من  
 هذا الوجهين لا يتضح الا بعد وضع وضع السمات وعرفه قال وهو انما لا بد من  
 في عرفهم انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من  
 بالكثرة عبارة عن احد الوجهين الى الاخرى في انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من  
 على وجه انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من  
 بالانتماء الى النفس في انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من  
 الامانة انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من  
 وقيل هو انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من  
 الجوازية واجيب بغير المراءى كمن في بيان خلاصه ايضا بغيره على ما سبق به  
 ان ما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من

نوعاً من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من انما لا بد من  
 فاذن لا حاجة الى تخصيص الاول بالاولى لانهم كل من قولنا  
 اعلم ان الكلام وهو نوعاً من يطلق على قسم الاول الى اربع اقسام  
 وما يعرف من حال البشر محاراً على التكليم كذلك وعلى ما في النفس  
 التميز عن غيره على ان لا يتركب افعالاً ولا يتركب قبيل جاز على ما سبق به  
 سبباً في مواضع من كتابه من ان لا يطلق حقيقة الا على الكلام المعقولة  
 هو من جهة ان جاز في فصل هذا هو محار في النفس ان وهو الاول الذي يميز



من الالفاظ التي لا تثبت الا عند احوالها واعتبارها في الوجود والاختيار  
 سنا وليعلم ان في فعله تحت الكلام كقولنا فوفق وكلام سنا  
 او غلط وكلام انجيليين او انجيله الموصول بها وانفصالها بها وبمعناها  
 اخذوا في تعريفه واخرجوا ولا حاشية به وان المظهر على سبيل  
 فيها والافعال مظهرهم بحيث وما يتواسبها كمدفع الاستعداد والاعمال  
 ست والعرف لا مطلق الاستعداد لان المعرف اذا اعيد معرفته كان عين  
 الاول سنا يدل على لا يتقدم بين الفعلين لان الاستعداد امر اضافي لا  
 يقتضيه الا بين المسند والمسند اليه فلا بد ان يكون في الكلام غير مسند  
 اليه فلا يتقدم الاستعداد بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالمتصل  
 انما لا يستند اليه وانما لان العرض لا يتقدم بالعرض ولا يتقدم ايضا بين  
 حرفين ولا بين حرف وفعل ولا بين حرف واسم لما عرفت ان ولا لا تفرق  
 يستدل بالاسم المستعمل انما هي اى وانما لا لا تفرق الجازم بالاسم  
 والفعل فلا يكون مسندا ولا مسندا اليه فبين حرفين لا يوجد كلاما بين  
 حرف واسم لا يوجد احد بها وبين حرف وفعل لا يوجد مسندا اليه ولا يرد  
 النقص بالنداء لان في تقدير الفعل والاسم اذ بان لو كان في تقديره لا حصل  
 التقديري والكذب ويجوز ان يكون خطا بما اشكاه في لاق الفعل المقدر كونه  
 مدفع بين الحارنتين غايرتا في ايجابه اذ اخبار في بعض موارد استعمال  
 وهو غير مستلزم لان يكون اخبارا في جميع موارد العمل لا يجوز ان يكون  
 من النسخ المشتركة فالاستعداد الصحيح انما يتقدم بين اسم وفعل لان الاسم

هو الدال على الذات والشيء الذي له الذات الذي من الشيء والفعل هو الدال على الخلق  
 اي الحدث ونسبة ان نسبة الحدث الى الموصوفتين فيكون الدال ان يكون  
 مسندا اليه وان لا يكون مسندا فاقول الاستعداد الصحيح يتقدم على  
 ما لا يوجد وقام مقتضاها المسند والمسند اليه وكذا يتقدم الاستعداد الصحيح  
 بين الفعلين لان الاسم وضعه ومعناها على السند والسند اليه كمن شرط  
 ان يكون في احد ما يستعمل في الفعل لان الاستعداد لا يتقدم بيقين على الفعل  
 القبيح والمردو باجتماعه على السند وليس في ما به قاطعة وهذا يبي  
 قول سنا ان يكون في احد ما يستعمل في الفعل في قولهم اني انجز لا بد ان يكون  
 فعلا او متعلقا بفعل او بالفاعل الفعل لا مطلقا بين وبين فعل ما يشق منه  
 فان لم يقض بقوله لم يربطوا كونه اجاب بقوله وقد تضمنه ان يربطوا وقوله  
 تنبيههم وتفسيرهم على ان زبنا هو كونه في ما قبل ما هو اليه وعمره على كونه  
 موزنا على كونه فاقول ان خبره يكون بين فعل فمراهم بين فعله فعل حقيقة  
 او ناسبا بلا بد بين ما يربطوا المثلين على ان موزل به من مع فعل جاز ان يكون  
 من الفعل ان لا يكون ويدل على تعلق الخبر بالخبر والمجرور بما خبره الجاهل والاعتناء  
 الاسم بالغا عليه وانما بالغا لبعده ولو لا ذلك لم يشق لما جاز  
 ذلك كقولهم هذا هو الذي عليه ظهر روي ان الكسبي  
 لم يزل يشق واجازة تفتنه التفتير ووقع الاسم بعده بدونه مستبعد  
 اليه من الملقاة وحمل على ان مراد الحكم بركعت في جاعده حرف كسناه على  
 انفسا كونه من مع فعل لا قد اقام والمجرورة والقوة للامسدة في كونه





والترجيح في المطلق اعتبار من آخرين وجعلها قسامين آخرين لها  
 يشاء انما الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط والزموم لانها في  
 قسمين احدهما مستويته كانت الاسم الاصل والآخران يقتضيان الشرطية  
 شرطية وان لمزم لا يشترط فعلها في حقه قد عرفت ان الكلام والجملة  
 لا يتأتى بدون الاستناد اقراداً بغير شرط على ان الكلام والجملة في  
 واحد ففعل في دليل التفسير في الاسم الاصلية ان المسند والمسند اليه  
 انما ان لم يعرف لهما ما يسلطهما صلابة ان كانت عليهما وجزءها باخر في  
 على سلبها لا على لم يعرف على ان ان تحتفظ لبا انفسه على على ان ان  
 بيان بعد فن قال بماذا هم وتنفذ الى جملة اخرى او قد عرفت لهما ذلك  
 ان ركض ان الكلام الذي عرفت المسند والمسند اليه ما يسلطهما  
 صلابة ان كانت عليهما هو جملة الشرطية بخلاف ما عرفت ان  
 شرطية عرفت ان ما عرفت في سلبها صلابة ان كانت عليهما  
 اوجهها الى جملة وهي الكرم والاول ان ما لم يعرف لهما ذلك العارض  
 لايج انما ان لا يكون المسند مؤخر عن المسند اليه لفظاً ولا تقدير او يكون  
 المسند مؤخر عن اي عن المسند اليه انما لفظاً او انما تقدير امكاناً ويوما  
 يكون المسند فيه مؤخر عن المسند اليه لفظاً وانما تقدير امكاناً  
 نحو ربو حاتم في المؤخر لفظاً او عايم زيدا في المؤخر تقدير فان قايماً وان كان  
 مفقدا لفظاً فهو مؤخر تقدير او الاول اي حال يكون كذلك لفظاً ولا تقدير  
 لايج انما ان لم يمتد المسند طرف او ما جري مجراه او لا حال اي ما يكون

المسند في مؤخر عن المسند اليه لفظاً ولا تقدير امكاناً  
 او ما جري مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان ذلك المسند في فعله واسما او اسم  
 فعله مثال الاول مؤخر عن زيدا ومثال الثاني عايم الزمان ومثال الثالث  
 عايم الزمان وهو مؤخر عن زيدا وعاقب الزمان وشان زيدا ومثال الرابع  
 والاول ان ما لم يعرف لهما ذلك العارض وهو لم يكن المسند مؤخر عن المسند اليه  
 من المسند طرفاً او ما جري مجراه هو مؤخر عن زيدا وعاقب الزمان ومثال  
 الاول انما لم يعرف لهما ذلك العارض وهو لم يكن المسند مؤخر عن المسند اليه  
 والتعريف يا عايم الزمان والمفهوم فلان كان اعتبار ان في دليل التفسير  
 يكمل اجاب بضرورة خلاف الشرطية ففقد الشرطية لم يسمي ثم فعلية  
 على الشرطية وخلاف ترتيبه في لبا. ولكن خلاف شرطية المسند كرم في التفسير  
 وليس لبا جوده حسن وعلى ذلك انما كانت في الجملة الفعلية حيث قال في  
 من الخفاء في ذلك حيث جعل عايم الزمان وبيها من الامر من الجملة الفعلية هذا  
 غاية ما ذكرنا من ولايجن ما فيه والى ان يقال انما انصرفت في الراجعة لانه  
 ان كان قولها طرف او ما جري مجراه كانت ظرفية والافان كان في مؤخرها  
 او ان شرطية كانت شرطية والافان وجب تقدير المسند على المسند اليه لفظاً او تقدير  
 كانت جملة فعلية والافان اسمية فالظرفية وجوبه في جملة الاسمية عديدة  
 الشرطية والفعلية وجوبه في عديدة ففقدت الشرطية وتاخرت الاسمية  
 وتوسلت الشرطية والفعلية والشرطية اقل عما عايد كانت قدمت على  
 الفعلية هذا بحث التعريف وانما بحث التفسير ففقد الفعلية لان مسندا

فعل أو المفعول أو الموصوف وهو الأصل في الاستنادي والأصل في الاستناد إلى المفعول  
وقد تم الاستناد إلى المفعول في الشرطية وقد تم المفعول في الشرطية على الشرطية لأنها  
يشتبه بها في عدم الاستناد والاشتراك في لباية الشرطية على غير مقتضى صورة  
الشرطية فيها وإنما في الشرطية تقديرها وقد يكون بغير مقتضى صورة الجملة في الشرطية  
أظهر فيها اعتبار أن اعتبار وجوب التفسير في هذه المصنفات واعتبار وجوب  
الاستناد في هذه المصنفات فاعتبر في هذا المصنفات في المثال تقديرها  
أن هذا المثال للشرطية ليس مستقيم أو قولهم عندي حال بغير اشتراط لأن  
الاعتناء حال بالاشتراك وتناجيه في ذلك هو المصنفات على أصله عند مرفوع  
على خبره في كل هذا أي على المصنفات المستند على ما يدل عليه بطلان  
للشرطية قلت الخواص من هذا الاستناد إلى عينه عند مرفوع وهو أن الشرطية المستند  
إلى البادئة الفعلية فمرفوعها تعلق من قال الشرطية المستند من به لأنه  
مقتضى شرط وليس به كما لو كانت سائر المصنفات الفعلية المستند في موضع  
والمراد من الفعل إنما فعل أعم مطلق أو فعل مطلق أو لا بد من كونها مستند  
توفاها مستند عند ذلك لأن الاستناد إليها ما يقع الكون في جميع المصنفات  
بما ذكرته إذا استند إلى فعله مع الكون اشتراطه لأن المصنفات  
عائنه أن يشابه بطلان ذلك ليس على سبيل الوجوب بل إذا افتقدت  
سنة واحتل بطلانها على كل تقدير والمصنفات وقيل المراد من  
الشرطية المستند ما يكون خبراً من الكلام أي يكون له حال بالاعتناء والمصنفات  
وهو ظاهر في هذا الخبر من أن يعتمد على هذا المصنفات السنة التي بين

الابتداء وهو الموصول والموصوف وهو الأصل في الاستناد وهو حرف  
الافتقار في حال كون كل منهما ثابتاً قبله واعتناء على هذا هو الأصل في المعتمد  
على أصله جواز أن الاسم الواقع بعده عمل على فعل في حاله وهو أن جوازها  
لأن الشرطية المستند إليها أي في الصورة الاعتناء والاشتراط عن الفعل  
يعمل على الاستناد وقد اعتنى به أي يعتنى به الاعتناء في العمل على نسخ ذلك  
وذلك ببيان اشتراطه بالمثل في قوله كذا في الاعتناء على هذا بغير الاعتناء  
عمره في قوله كذا في الشرطية مستند وقوله خبر المرفوع في مرفوع خبره بالاعتناء  
كما رجع حصل اشتراط الشرطية في الاعتناء على الموصول جاز الذي  
في الدار وهو كذا في الدار خبره مستند وقوله الموصول في خبره في فعل  
في خبره على ما ناب عنه وهو الترفع والاعتناء على الموصوف بربطه بكونه  
فإن مرفوع مستند في عمل الخبر كونه خبره المرفوع في خبره على الترفع  
وكذا في الاعتناء على حاله في خبره غير خبره في خبره في خبره في خبره  
مستند وقوله حاله من خبره غير خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
وقد الاعتناء على خبره المستند في الدار خبره كذا في خبره في خبره في خبره  
الاعتناء على خبره المستند في الاعتناء على خبره في خبره في خبره في خبره  
في الخبر على خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
الاعتناء في الخبر في الخبر في الخبر في الخبر في الخبر في الخبر في خبره  
خبره كذا في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
صليته خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره



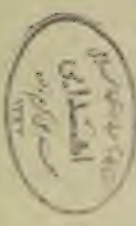
واقفاً على ما سبق فلان المستقر بهم من شأنه ان يكون عن الاستقام واما  
 فرائد وس فلان التقى بتعلق بالبالذوات واما الاول واما الطرف الذي  
 لم يمتد على شئ من الاشياء المذكورة كالمين قبله فالاسم الواقع بعده لا يمتد  
 من ان يكون بعد او غير حدث اي مصدر او غير مصدر هاتك ايما الطرف الغير  
 المعتد على شئ قبله الواقع بعده غير حدث لا يعمل في الاسم المظهر بعده الكتابين في  
 حدث عند التماسين بالارتفاع والارتفاع ذلك الاسم المظهر بالابتداء والطرف  
 المتقدم على غير محل الضمير وهو اي الطرف المتقدم على غير محل ما تضمنه الطرف ومن  
 الضمير في محل العمل لا يخرجه ذلك المبتدأ لانه في حاله في حال بالابتداء  
 عند هم اي عند التماسين في الطرف المتقدم على غير محل ما تضمنه وهو اي الطرف  
 المتقدم وكذا الضمير في محل العمل اي كمال وعنده الكو في ان الارتفاع الاسم بعده اي بعد  
 الطرف الغير المعتد بالغا عليه حال كونه شئ اي مثل ارتفاع الاسم بالغا عليه اذا  
 اعتد اي الطرف على شئ فانهم لا يشترطون لعل اي اعمل الطرف الاعمال على  
 شئ مما لا يشترطون اي بالاعتقاد لا محال اسد في عمل المفعول وواقفهم  
 اي الكو في ان الارتفاع شئ في المستعملين اعتد اعمال الطرف بهذه مسئلة  
 واعمال الصفات بهذه مسئلة اخرى من غير اعتد واستعملن بالاعمال وهذه  
 اي ما ذكرنا في الطرف الغير المعتد على شئ لا يعمل في الاسم الظاهر بعده عندنا  
 وبعد عن الكو في ان الارتفاع شئ اذا كان الاسم الواقع بعده الطرف الغير  
 المعتد غير حدث فان كان ذلك الاسم حدثاً فالارتفاع بالغا عليه عند سببه  
 وان لم يمتد الطرف في كل النسب على حال اي حال كون غير معتد على شئ لا يمتد

او في شئ على الفعل لانه من حيث هو حدث جزؤه مفهوم الفعل بخلاف ما كان  
 بامداس كان ذلك الحدث لفظاً او مع وكذا اي بيان وقوع الحدث  
 بعده فوكت يوم الجمعة الخروج واما ملك الوقوف في الحدث لفظاً فانها  
 حدث وقع فاعدا يوم الجمعة والوقوف ايضاً ما ملك ومنه اي ومن  
 وقوع الحدث بعد الطرف الغير المعتد قوله ومن اياته ان تكون كثرى الارض كشمعة  
 لانه التقدير ومن اياته رويك وقوله ومن اياته ان تقوم السماء اذا  
 التقدير قيام السماء فيا حدث من ولا الفصل ما قبله فيحدث بالحدث الاول  
 بواسطة ان الخلقه وفي اثنان بواسطة ان الخلقه وعنده الخليل لا فرق  
 بين الحدث وغيره في اشتراط الاعمال ويريد ان الطرف لا يمتد على شئ  
 شئ لا يكون عاملاً في الواقع بعده حدثاً او غير حدث فالتعلق به عند سببه  
 اخرون والوقوف ورويتك ونوم سببه هذه اي عند الخليل بالابتداء  
 لا بالارتفاع وهو اي ما ذهب اليه الخليل من ارتفاعه بالابتداء اقرب الى  
 ما ذهب اليه سببه كما في من تعديل الاقلام ويواقرها الضبط ولان كذا  
 عامل باتفاق شخصين والافليس الابداء عاملان اتفاق لانه في شئ كذا  
 كبرية مستغف على اني بابران شئ اذني واول الخلق هذا الاسم فيقول  
 عندنا حال كونه في شئ عند الكو في ان الارتفاع شئ كما عرفت في المقدمة ان الطرف  
 يعمل في بعده وان لم يمتد وعنده البصر بان جمله اسمية الا ان الخليل في الطرف  
 وهو عند من ما تضمنه من ضمير المبتدأ بجملة عندهم كونه متساوياً بالفعل نحو  
 استقر او حصل دون اسم الفاعل على رويك من قال ان المقدار اسم الفاعل

وهو محتمل ان ما كنت بنا على ان اصل الفعل لا يفرق وان تقدير الاسم صريح  
 فيكون الموضع بخلاف تقدير الفعل فان قد يكون موضع يكون تقدير الفعل متعلقا  
 نحو انما قد يكون خبره وحسنه فان ذلك قد يكون وادى به على ان الفعل محذور  
 بقوله بل وادى به على الوصول هو الذي في الدار وادى به على ان لا يكون في الجملة  
 والظرف لا يكون جملة الا اذا كان متعلقا بالفعل بل من هذا ان يكون  
 متعلقا بالظرف على الشرط ان الفعل لا يتصل بالفعل بل من هذا ان يكون  
 والاداء ان يشترط ان الفعل متعلق ما في نفس الامر فان يكون متعلقا  
 به في محلي الترتيب وعلى هذا المذهب ان ما ذهب اليه البصريين ومنه ما ذهب الكوفيون  
 في الاستشهاد به الى بقوله هذا ما في الجمل في الظرفية صحيح لان الجميع اياها  
 على ما علم من باب الكوثرين او الجوز ان اياها على علمه سبب  
 البصريين لانه ثمة في الترتيب وان كان في الذكر جملة ظرفية بلا شبهة  
 اعلم ان كلام الشيخ يهتاج الى علم ان اسم الفعل على ما علمه جملة ظرفية بلا شبهة  
 لان عدم تقديره متعلق باسمه على ما كان علمه مع فاعله جملة يكون  
 اسم الفعل على ما علمه جملة لان جملة الاداء من مرتبة على جملة انما ينفرد  
 سبب صريح عن قرب اثر مع الضمير بسبب جملة ويلي هذا الاتقان قوله  
 وكل من لا يقوم مقام المحذور فكذلك في اعرابه محذور قال الشيخ اعلم ان الجملة  
 كذا لما يقوم مقام المحذور انما هي جنة الى توسيع العبارة في التعليل والشرح  
 او خبره ذلك من الفوائد التي يكفل لبيان علم المتكلمين في علمها اعرابه  
 المحذور انما هي جنة من الضمير المتصل بالجملة والمتصل بخبره وهو بيان

تقدير

بتقدير اعرابه في محلي المعنى بالاشارة به من قولنا ان من قول المتكلم  
 فكذلك في علمه جملة وقد كانت اياها في علمه مقام المحذور وتقدير اعرابه في  
 علمه بتقدير الاستفهام في سبعة مواضع بعد ما خبر المتكلم في خبره من حيث احواله  
 خبره بتقدير اعرابه في خبره جملة متعلية في محلي الترتيب على الخبرية على ما علمه  
 لو وقع موقع ما في الظرفية الا اعرابه مرتفع وقد علم على جملة الاستفهام لانه اول  
 على الاستفهام في العلم باختياره ان الجملة بكونه وادى به على ان ما ذهب اليه البصريين  
 وادى به على ان ما ذهب اليه البصريين وادى به على ان ما ذهب اليه البصريين وادى به على ان ما ذهب اليه البصريين  
 ان في خبره جملة استفهامية على ما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه  
 وقد علم على جملة الاستفهامية لانه ما يميزه المحذور من المركب ومكره ان محذور  
 فان بكونه اعرابه في محلي الترتيب من حرق الشئ وادى به على جملة ظرفية في محلي الترتيب  
 على ما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه  
 الظرفية كما استغنى عليه ان في الترتيب وادى به على ان في الدار فان حاله متبادر  
 في الدار على الترتيب على خبرية لانه على ما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه  
 لانه في سبعة استغنى بما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه على ما علمه  
 الكوثرين محذور لان التقدير فيه مستغنى عنه وانما استغنى به اسم الفاعل  
 مع الضمير المستكن في الترتيب الى حاله ليس بجملة على ما علمه على ما علمه على ما علمه  
 موضع ان في الترتيب وادى به على ان في الترتيب وادى به على ان في الترتيب وادى به على ان في الترتيب  
 مستغنى على خبره في ستة ان وان كان ولكن وادى به على ان في الترتيب وادى به على ان في الترتيب  
 في الترتيب بالجمع الا اعرابه اعرابه على سبيل الترتيب في مناسبة لطيفة فادى به





عالمی ادب

ما تقدم فلهذا لا يحل منسوبة المحل على أنها مفعول ثان بحسب ذلكم  
الظن لا في الخبر في باب أن والفخر في باب كان والمفعول الثاني في خبر حسب  
حكم خبر البتة لا هنا في الأصل خبر البتة ثم أدخل عليها هذا المفعول بخلاف  
سلفة الأنكرة لأنها لا يكون خبر البتة ولا يحل مخالفة لأن المفعول الثاني  
عليها ليس من العوامل الدخلة على البتة والفخر وكما ساء أي خاص الموصوف  
بالبتة حصفاً للأنكرة نحو مرت برجل أخير كمر فأنجمله انفعالية وأمرت  
برجل الوهم كمر فأنجمله الكسبية وأمرت برجل أن مراد أنجمله كسبية  
في الجملة الشرطية وأمرت برجل في خبر شرطية الجملة الظرفية فلهذا  
المحل في محل الخبر على الوصفية برجل وهو ككرة وانا ومع الموصوف الخاص بصفة  
الأنكرة أو الجملة التي صفة الأنكرة لا وجوب المطابقة بين الصفة والموصوف  
تقرضاً وتكبراً وأنجمله ككرة ككونها غير شائعة لأنه ليس فيها ما يزيد على  
كأن فعله لأن وصفها بما جازياً حكمه ولهذا إذا سبكت منها المفرد سبكت  
منها الاسم ويؤتى في ذكره والافعال تكبر التقرض من خبرها  
الاسم فيكون ككرة وإذا كان ككرة فهو صوفها لا يكون الأنكرة كما ذكرنا  
من وجوب المطابقة بينهما وساء أي ساء من الموصوف البتة الخال كسب  
بيان ما يتبادر تام إلى أنها في باب كذا في شافعي من أن لا يجوز  
بما يؤمن بجائزاً المتعلقة بهذا الموصوف فلهذا لم يقتضات الآية أعلم ولا  
أن الخال المستفاد صاحبها جازي الخال عن الخال في شافعي لأن  
الخال مؤثنته عاين وثبوتهما لا يصاحبه قول دون حال أي لعدم ثبوتهما







١٠

مشبهة وقوله ان المذمومة كانت لا تريب فيه على ما هو الوجه هو ان لا تريب  
فيه على ما لو كانت لان معنى ذمومتها ان كان على ما كان لا يشبهه فيه  
بقية الوجود ان لا يريب فيه غير بعد نسبة ذمومتها وان جملة مستأنفة لا تحمل  
بها من الاعراب والاولى ان قوله ان المذمومة لا تريب في المتقين حمل الرفع باعتبار  
تقرر الحق من اثاره والذمومتها لم يعلق واحد منها على جملة وقت  
علم ان المتحدية به هو الوصف من جنس الوصف الذي يكون كلامهم مشاهدا  
ذمومتها على جملة ثابته مقدرة لجزء التقدير يابذ الذمومتها باعتبار بقايات  
الكمال ولا يريب فيه جملة ثابته مقدرة لذمومتها اكمال بقاياتها لانه  
لا كمال على حاله والبقايات مما بقدر لم يبدأ بجملة اربعة اذ كانت كونه  
حقا لا يفرم حواله الى الذمومتها وكذا واحدة منها يتبع ما يليها استنباط الدليل الاول  
ببيان انه يتبع على جملة لا على جملة التقدير برسم حيث ان جملة كلامهم  
وقد جردوا عن معارضة استنباطه اذ ان كانت بالبيان حوالا الى الاستنباط  
وذلك ان لا يثبت التريب بالضرورة ولا يقال اذ لا انقضض مما تغلغل في الذمومتها  
والتريب والاراد ان ما يربو به الذمومتها العيب وانما كان ذلك على الجملة يربو  
للمتقين فربما هي في افعالها المذمومة المتقدمة لا يسع ان يتوسطوا الواو لكونه  
الاحمال حاشية التعلق ايضا حاشية بل جرت الاحمال المذمومة مجراها في المعنى لان  
احمال المذمومة عبارة عن حال التزمته وفهمته من فقره الكلام لو سكرت  
عنها وكسرت لغوية الجملة ونحو الذمومتها على ان لا يربو بها عن بعض معانيها  
غير جارية استنباطها مما جازها في الحقيقة فتخلل الفصل هل ينشأ في الاحمال

















هو انما كان فكلت المواقف التسعة وقد قيل ان من الاشياء  
 الاخر التي تتكلم في شجرة الحاصلات انما هي اسماء الزمان والمكان قوله  
 الجمل في شجرة الحاصلات انما هي اسماء الزمان والمكان قوله  
 زيد في اضافته اسم الزمان الى الجملة الفعلية واذا تخلصت بعد المضافة  
 الى الجملة الاسمية لم يبق هذا المظهر انما هو ان لا يكون في مثل هذه  
 المواقف هي الجملة الفعلية التي لا يكون في معنى المفرد بل في معنى جملة  
 الفعلية التي لا يكون في معنى الجملة الفعلية او في معنى الجملة الاسمية الزمان  
 والمكان ليس جملة حقيقة بل هي جملة في الحقيقة دون المعنى كالمجملة في الحقيقة  
 تقع معناه انما لان الاضافة من خواص الاسم في ذواتها كالمجملة الحاصلة  
 اليها جملة حقيقة كانت الاضافة الى غير الاسم لان الجملة كالمجملة لا تفصل  
 ولا تعرف كالمجملة باسم لا تطلق ولا تسمى بخلاف الجملة المجردة فانها  
 وان لم تكن اسم لا تطلق كالمجملة اسم صحيح فيكون الاضافة الى الاسم في الجملة  
 ولهذا ابوابه الى الجملة الحاصلة اليها جمل في الحقيقة في المعنى فانها ان  
 الحاصلة اليها في مثل هذه المواقف اي في موضع اضافته الزمان والمكان  
 ان الجملة هو المصدر حقيقة دون ان يكون في جملة تجارة لا جملة حقيقة  
 قوله فيكون فيها ضمير عائد الى اسم الاول قال في وجوبه في شجرة  
 التفسير في هذه المواقف ان الجملة كالمجملة اسم صحيح فيكون  
 فيه على وجه اربعة في التفسير ان كان معلوما او في كلامه بل ان الجملة هي  
 المعلول والسبب في كونها ان يفصل عنه في غير قوله لا وان كانت كانت

الجملة

الجملة في الحقيقة انما هي بالجملة من حيث انها تتعلق اصلها  
 بالذات ولا يتركها ايها او تتعلق بشئ اخر او بغيرها فافهم  
 لم يكن متعلقا بشئ اخر اصلها انما هي بالجملة من حيث انها تتعلق اصلها  
 اي كالمجملة فان قلت هذا انما هو في الجملة الفعلية او في الجملة الاسمية  
 ليس كذلك بالجملة الحاصلة عن التفسير بل هي في الحقيقة جملة فافهم  
 واما الجملة الواقعة خبرا عن جملة اخرى او الواقعة خبرا عن جملة اخرى  
 فيكون قوله في الحقيقة انما هي بالجملة من حيث انها تتعلق اصلها  
 التفسير انما هو بالجملة من حيث انها تتعلق اصلها بالجملة من حيث انها تتعلق اصلها  
 واحد بل لا بد من ضمير انما يابى له على جميع صفات الجملة كالمجملة في الحقيقة  
 على جميع صفات الجملة بل لا بد من ضمير انما يابى له على جميع صفات الجملة كالمجملة في الحقيقة  
 الذي هو عينه في قوله في الحقيقة انما هي بالجملة من حيث انها تتعلق اصلها  
 اجماعا في قوله ما ذكرتم من الدليل على شجرة التفسير الجملة الواقعة في مثل  
 هذه المواقف خبر صحيح تمام مائة او لا تخلص هذه الصورة فافهم  
 باسمه او التفسير في الجملة الواقعة موقعا للمفرد لا في كل جملة وقعت موقعا  
 اجماعا وما ذكرتم من الجملة ان الجملة كالمجملة اسم صحيح فيكون  
 او الواقعة خبرا عن جملة اخرى او الواقعة خبرا عن جملة اخرى  
 اجماعا ان الجملة الاولى لا بد من ضمير موقعا للمفرد وان الجملة الاولى  
 صاحبها لا يكون الجملة وانها لا موقعة لا تخرج عن ضمير صاحبها انما هي  
 جاء في قوله كالمجملة من حيث انها تتعلق اصلها بالجملة من حيث انها تتعلق اصلها



الصلة بين ما ذكره في معنى البيان كما ذكره من قبله من جهة ما جملته  
 لا يكون حالاً مقروناً به بل يستلزم على الخط أن الجملة المتعدي عن الفعل لا  
 يكون واقعة موقع المفرد وهو غير لازم فلما جملته على ما علم من أن  
 أن الفعل متعين لبيان الأصل المتعدي الذي يشترط فيه أن يكون ما ذكره  
 من الجملة التي لا تخرج من خبره موقع المفرد لكان في الوجود ما لم يفرد  
 عن الخبر في الحال لكان له ما لا يخال الحيز في ما لا يخاله من كونها جملة  
 لأن بين الآخر والآخر تشافيه لولا الاتصال به في ربه كغيره مثلاً وقد  
 نرى من سبب لهذا المعنى كمن في الملازمة كونه لا يخاله لأن كان المراد من  
 المفرد موقعه في الجملة وهو ما لا يخاله في بيانها وانما الجملة التي  
 من الجملة في ذلك كونه من الجملة هو واقعة خبر عن خبر في خبر واقعة  
 موقع المفرد فلما تميزت في الخبر عن الخبر واقعة البنية لأنه لا يخاله من جملة  
 فإذا الخبر في المفرد يكون خبراً لا يخاله من خبره في الواقع ذلك وأما  
 خبر في خبر لا يخاله من المفرد فجملة واقعة خبره لا يكون واقعة  
 موقع المفرد فإما حصل أن في جملة ما لا يخاله موقع المفرد وانما هي  
 الواقعة موقع المفرد في هذه الواقعة فكل الخبر من جملة ما لا يخاله  
 هو الواقعي في هذه الواقعة هي الواقعة موقع المفرد لأن الماهية أو الكيفية  
 لا يتعكس إلا خبرية ثم أن قلت سبب أن هذا الخبر في خبر واقعة موقع المفرد  
 كمن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها مستقلة عن غيرها  
 فلا بد من خبر يصل به ما قاله السبب هو ارتباطها من الخبر في قول السبب

فيما

في جواب السؤال الأول الجملة المتعدي عن الخبر خبر ما جملته لا يخاله من خبره  
 أي من الخبر وسببها أي من جملة الجملة والجملة التي لا يخاله من خبره  
 بالمفعول في الخبر لا بد من أن تكون واقعة خبرية في خبرها وهو ما لا يخاله  
 هذا الوقت أي قبله كما أن الخبر في قولنا جاء زيد اليوم جاء زيدا في قولنا  
 بيان السبب في الجملة على ما لا يخاله من خبره في الخبر من خبره في خبره  
 وهو قولنا على المفعول على أنه في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 الذي سببه في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 الجملة كما هو في الخبر لا يخاله من خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 انحصار ما لا يخاله من خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 بين الخبرين في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 وقت الشياخ وأما الجملة الواقعة خبرها عن خبرها في خبرها في خبرها في خبرها  
 عن الخبر في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 أنه قائم مقام خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 كمن وبيان الخبر في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 الجملة في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 لا يخاله من خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 من خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 قولنا في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره

على انه كونه في تابع هو احسن من لا يكون في تابع في غير ضمير الكاويب الى ان وصل  
 المذكور لان ما يستلزم في التفسير للبرهان ان يدل على معنى الشيء وايضا  
 في كل ما هو على الاوجه بان يكون في ضمير لعدم التعيين واختلال القاعدة معتبرة  
 عندهم وهي ان الضمير لا يستلزم الا في المشتق حيث ان لا ضمير في غير المشتق  
 قوله وسنذكر في هذا صوابه قوله وعندي ما ان هذه الاشياء ما هي غير المتبادر اليه  
 في باب ان لا يخرج في باب كانه المقبول في باب حيث وصفت الاشياء وحال  
 لا يتفصل في قول في كل الاوجه بان في هذا المقول في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 من ايمان في كل ما يتفصل في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 ولا اثر في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 في هذا الكلام ليس له في هذا من ان يكون في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 الا في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 يستلزم منه وتلك من كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 كلامهم في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 قصدوا من كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 استعملوا في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 حال لا حال ولكن في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 فيكون انما يفعل من كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 بعض الاستفاد في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 يشاكل الله في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس

الكلام اي لشيء من لفظ الكلام اذا اشتهر في هذا المقول في كل ما ليس  
 على هذا الوجه في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 لا يتبادر اليه في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 المذكور في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 المذكور في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 وربما قالوا في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 لا يتفصل في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 الا في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 عرفت الدابة او كانت في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 انما في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 وقد ذكرنا في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 الكلام في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 لعمري المقصود في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 تعرب لم يعرف متعربا عن كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 متعربا عن كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 لما قدمنا في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 لم يعرف لم يعرف جواب هذا الاستفهام في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 منه اي من هذا القول تعجب عن كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس  
 نعم الاصل في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس في كل ما ليس



بما هو الحسن منه من الاضافه في مبرز الالهيته وتبين المقصود واعلم ان  
 اللطيف من هذا التقدير ان المراد من المقصود هو التقدير والتميز والاستقام  
 وهو ان يبرأ بالمعاني المقصوده افعالها من هذه التركيبات التي عليها  
 والمقصود في الاضافه بيان تلك الاضافه التي هي الحسن زيد بان يكون لم  
 يعلم ان زيد افعال الحسن او مقصود له او مضاف اليه لانه في هذه الحاله  
 انما هو يكون المراد من الحسن ان يكون له او ان يضاف اليه فيكون  
 فيكون المراد من التقدير ان يكون له او مضاف اليه لانه فيكون المراد  
 الاستقام تام وقيل ان يكون له من غير ان يكون له او ان يضاف اليه  
 اي ان الالف والكاف هما في الالف والكاف وانما الالف والكاف في الالف والكاف  
 الاعراب كما في قوله تعالى في الذكر والالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 المقصود في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 وانما المقصود في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 امر الغلط في بعض من كونه امر المعنوية وفي هذه الاختلاف في المعنوية  
 جعله التركيب الذي لم يشبه من الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 وانما في هذه الحاله من جعله في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 اختلاف آخر في اختلافها في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 من حيث يكون من حيث الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 ومنه في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 اختلافات كثير من الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف

من حيث كان يتأخر انما كان له من حيث كان له من حيث كان له  
 من حيث كان له من حيث كان له من حيث كان له من حيث كان له  
 بل من ان لا يكون من حيث كان له من حيث كان له من حيث كان له  
 فكل من الاعراب ليس بهيكل في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 به الا انه انما كان في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 شيئا في الاعراب في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 وجها في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 معربا على الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 فكل من الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 رقيق ونصب وجز لا يفسد في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 وهم في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 والمعرف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 وعدم تعرف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 ثم يعرف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 انما في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 بحسن المقصود في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 حسب المقصود في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 ميله لاضمار الحركات في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف  
 في كثير من الحركات وانما في الالف والكاف في الالف والكاف في الالف والكاف



































[illegible]

يسقط التوفيق حال الاختلاف وبما نزل حالة الالف واللام في صحيح التوراة  
على السقوط كما نعلم من كون دور او اعلم ان التوفيق يقتضي السقوط  
والحركة يقتضي الثبوت فلكونهما من المتقاربات لا يمكن العمل بهما في المصير  
العمل بالجهة الربوية وبوجهة السقوط لاستمرار الثبوت الى ما لا يصلح  
والفصل وبين الزيادة وبين دون السقوط في عمل جهة الثبوت في التوفيق  
نظرا الى جانب الحركة ولم يعكس ما ذكرنا وهو غير لازم فلا بد ثبوت التوفيق  
مع التوفيق وتكون معناه لا انفصال لكنه كما يفصل التوفيق ولا في الوضعية  
في الآخر فله محل التوفيق بخلاف حرف التعريف لان الحرف معناه لا في  
الانفصال في بعض المواضع فيها يلحقه في الواحد المنعرب الالف واللام في  
في الخواص وفي اواخر الالف وهذا مذهب ابن دلاوي على ما ظهر فيه  
موايب اخر الاول مذهب الرطابي وهو انما عارض عن الحركة لثبات الالف  
وان في مذهب ابن كسان وهو انما عارض عن توفيق الواحد فخره في  
الاختلاف وان كانت مذهب الجويني انما عارض عن توفيق في التثنية  
وعلى ثبوت فمما عارض في الالف واللام مذهب الفراء وهو ان التوفيق لم يوفق  
بين رتبة الاثنين وتكتب الواحد في وانما ساءلنا فله عن مذهب الفراء وهو  
ان يهذه التوفيق هي نفس التوفيق والساوس مذهب الالف وهو انما  
عارض عنها فيها وحوا فيه عن التوفيق فقط في نحو عا وفاض وعن الحركة  
فقط فيها لا ينصرف وقد لا يكون عا منها ولا عن احد بهما في نحو هذا  
او حوا ونحو ران الحاح وصات الله والساوس مذهب ابن كسان وهو

بينها ما ذكرنا من الحركات الست كانت ما بعد الحركات على العربيات  
وهو الكسرة وقد وجدنا في دخول العين من العربيات وهي الهمزة الغيرة  
المعروفة والفعل المضارع مجزأ فاجتبهما وما الضمة والفتحة لأنها  
تدخلان عليها فاستوفرت من الشبهة ما هو الأصل كقولنا في الهمزة فتحا  
توقا فتحا وقد مرنا ما كان في الفرق حاسب بالفتحة باب بقره ولم يبق في نقل  
العين من العربيات ذكر كذا في الشبهة الغير القارة كيف وابن معيها في حال  
النصب والجر فخرجوا بعضهم في حال الرفع وحكموا بعضهم في حال النصب  
وكانت وجه آخر في هذه الاختصاص وهو أن الشبهة إنما وقعت بعد  
الالف في حال الرفع بما حقق ما قبلها في حال النصب والجر في نقل  
في الكسرة وإنما في الرفع وقد وقعت بعد الواو ضم ما قبلها في حال الرفع  
بما عكسورة ما قبلها في النصب والجر فاستقلت الكسرة في أما الراجح  
في النصب والجر أما الضم من الكسرة في الرفع فحقى أن يكون مخفيا  
ووجه ثالث وهو أن الهمزة قبل من الشبهة وجه رابع وهو أن الشبهة كانت  
من الهمزة وضمها أو نقلها بالكسرة حفظا للعدل والموازاة ثلث من الواو  
أشياء هي أن كان الارباء بها نحوون كلما إذا المنصب إلى ضمير عمل العرب  
كأروا به لشيء يعني بالالف في حال الرفع وبالياء في حال النصب والجر كوجان  
أحد ما قول العقيد وابن كذا وان كان اسماء مفرد أو الجمع  
متقبلة بجهة كسبية وقعت حالها من الضمير المستكن في كان أن في قبلة  
بالرفع وإن قرئت بالنصب كان الالف متقبلة معطلون على الهمزة والجر

من الواو والباء على اختلاف فيه اي في اصل كلاهما لان بعضهما هو الآخر وليس لهم  
بأنه اذا جازما التائيه والاضافه او بدل عن الباء وعن الواو فليسيل الى الاول  
لانها لا يكون وسطا ولا اتيين والالتفات في النسبه مكتوب لا مكتوب فيقول ان ش  
بلى فليسيل الى الواو كغير ما يدل عن ان وقال ابو علي عن الباء بديل اما لهم  
انما اذا لم يبدلوا اسماء شيئا على غير النسبه الاما كان من ذوايائيه فوزه  
ضلي كغيره وبديل قوله من في النسبه مكتوب وككتوب ككتا الواو كره وقوله  
ويجوز حسن من ان يكون في جهابدين العوض والموض عنه واما كاله فوزه ففي  
ضكن الغيا سائق في جميع احوال اي في الاضافه اليه الضمير والاضافه اليه الظاهر  
على الالف لفظا على ما ثبت في علم الصرف كعصا كره وعصا زبر قوله تعالى انما  
الجزءان والاعداء زابدة الا انه شبه ما لي وعلى الزوم الاضافه لزومها  
ويحتمل طرية من الاسماء على حكمها فثبت القيد بالرفع المظهر ومن المظهر  
فثبت كذا فتوحيك بدون القيد في احوال التثنية وكما بان في القيد في الرفع  
لا حذر اليه وعليه في الرفع فيقول كذا عليها في النسب قائم فيكون في صورة جبر  
ويجوز افعاله اعتبار الاتحاد وصورة كان لهما حفظ في النسب في الجمله ويقول  
في النسب انهم ككلمها ككلمها وعليها وانما ضم ذلك القيد اليه وعليها  
فما روي ان وعلى خضران الى ان خضران عليه ان انحراف لا يستقل بالافاقه  
بل بالمتجدد والاضافه على الاسم وراة الضمير الجبر وحيث ان اليه ما يستقل ولا  
يمكن ان يكون مبدوءا به فلي وحسب ال وعلى على الضمير الجبر وكان الاول  
احاده لست ما كان وان في قوله الاول انما خضران جازما جازما فصار







كما هو واحد في الشك في الاستقلال به ان انت قل حصل هذه الامور من غير المعبر  
 واول المظهر ان المظهر مستقل عن كل شيء من غير ان ما يتصل به من غير ان  
 ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 لا يوجد احد من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 التكرار ثم يكرر في شكل ان الواجب ان يكون له من غير ان يتصل به من غير ان  
 كذا وكذا في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 لان الاحتياج في غير من كذا وكذا في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 انما هو في المظهر من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 فتخرج الى ما في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 الاحتياج من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 بهذا الاحتياج من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 انما هو في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 ابو القاسم في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 لا يدخل على غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 اعلم ان ما يلحق من كلام الشرح ان من جعل انقلاب الفقه كالتحليل في غير ذلك من غير ان  
 على جعل الفقه في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 ومن وافقه والوجه انما هو ما ذكره في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 من غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 خلاف ذلك في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان

ان يكون

ان يكون له من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 فقلت في قولك في كذا وكذا في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 ولو سلم فاما وكذا وكذا في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 المراد من ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 انما هو في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 الاضافة الى ان المظهر من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 واعتبارا من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 اول من الاول لان الفقه في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 في المظهر من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 المظهر من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 يواصل المظهر من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 فجعل الفقه في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 واعتبارا من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 وانما هو في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 في المظهر من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 قوله انما هو في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 وانما هو في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 بغير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان  
 ومنه قول العرب كذا وكذا في غير ذلك من غير ان يتصل به من غير ان يتصل به من غير ان







المتشوقين علامته التمكن ولم يكن في الفعل أي كرم وجهه التمكن فيه ولم يكن ثابتاً فيه  
 قصد وجواب لما إن عظم ما لا يأتي من غيره والامتنان عن التوبين أو على العكس  
 لما إن ينفرد عن الامتنان كوجب التوبين قبل الترجيح الذي هو الشيء وقيل يكون  
 ما يكون وجهه التوبة مترتباً عليه ويجوز أن يراد بالاجابة التوبة إن عظم ما لا  
 ولم يكن المترتباً عليه بل لا في الامتنان بمنزلة التوبين من الفعل فليس غير  
 المتصرف ما ينجزه ما في الفعل لا مع تبتعا للعلم من سقوط التوبين  
 في هذه القرينة لا غيره اذ كثر ما ينفرد به اختصاصه التوبين على غيره لا سيما  
 على ذلك فنسبوا التوبين لغيره وذلك كقولهم ترك التوبين في انحصار  
 بالامتنان كما أن التوبين فاقته الامتنان كذلك انحصار في خلاف الرضا والتوب  
 فاستبعدت النجاسة فالأمر على ما هو فعل الجبر للضرر في عدم التوبين نحو  
 مررت بأحد وبرايم لم يكن مشايها بالحيات كالمسحوقين فلا يكون  
 من الامتنان فان قلت كما أن الجبر ترك التوبين في الانحصار كذا في قوله من  
 خواصه ترك التوبين في الشره سقوط الجبر بالتوبة دون غيره وانما ذلك لان الحكم  
 اجاب بقوله وقد حصل له ان الجبر انما قام مقام التوبين وعاقبة في الانحصار  
 نفس الجبر الاول لا يكون اذا وجه التوبين في آخر الانحصار اليه واذا وجه الجبر  
 في آخره اشغلت التوبين في آخر الانحصار فانهظر في رافق وقلنا ورافق وقلنا  
 كذا في قوله لا غيره من خواصه فرج على غيره واصل الامتنان مقام  
 التوبين وعاقبة الانحصار وذلك في نفسه التوبين الامتنان مشتمل من مناسبات  
 الجبر لعدم رضى المصمم وقد جرت على ان الانحصار فاقته هذا هو الامتنان





حركة قامت مقام اختيارية الكثرة ونائبها العلة او حيث ذلك فيهم  
وانما يتبين ان ما لا يتصرف لما يتصرف في غير ذلك من الممكن  
المعروف به فيكون بالقياس على ما يتصرف في غير ذلك من الممكن  
انما في غير ذلك من الممكن بالقياس على ما يتصرف في غير ذلك من الممكن  
فيلزم ان يكون في موضع آخر مقنونا كما يقال وكان في موضع آخر بالقياس  
يا تحرك العلوية من غير ان يتصرف في غير ذلك من الممكن  
في الظاهر انما هو من غير ان يتصرف في غير ذلك من الممكن  
ولا ان التعريف انما هو من غير ان يتصرف في غير ذلك من الممكن  
وغيره او بطلان صورة التعريف او بطلان صورة التعريف  
الغالب ان في غير التعريف حالة الترتيب في غير ذلك من الممكن  
لا يتغير في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
قولوا ان السبب في التعريف انما هو من غير ان يتصرف في غير ذلك من الممكن  
بما ان السبب في التعريف انما هو من غير ان يتصرف في غير ذلك من الممكن  
عابدا في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
في الفعل بعد الاسم في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
على ما يتبين ان في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
الشيء ان لا يولي في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
او بطلان في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
اعتماد التعريف ثانيا فان في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن

فان

باعتبار في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
المعروف في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
الشيء في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
لا ان التعريف في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
باعتبار في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
قال لعدم التعريف في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
وقيل تعريف التوابع في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
تعريف العلوية في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
والتي في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
الاعمال في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
باعتبار في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
على رتبة في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
في القياس في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
ان في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
باعتبار في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
الشيء في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
من غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن  
الفعل في غير ذلك من الممكن في غير ذلك من الممكن











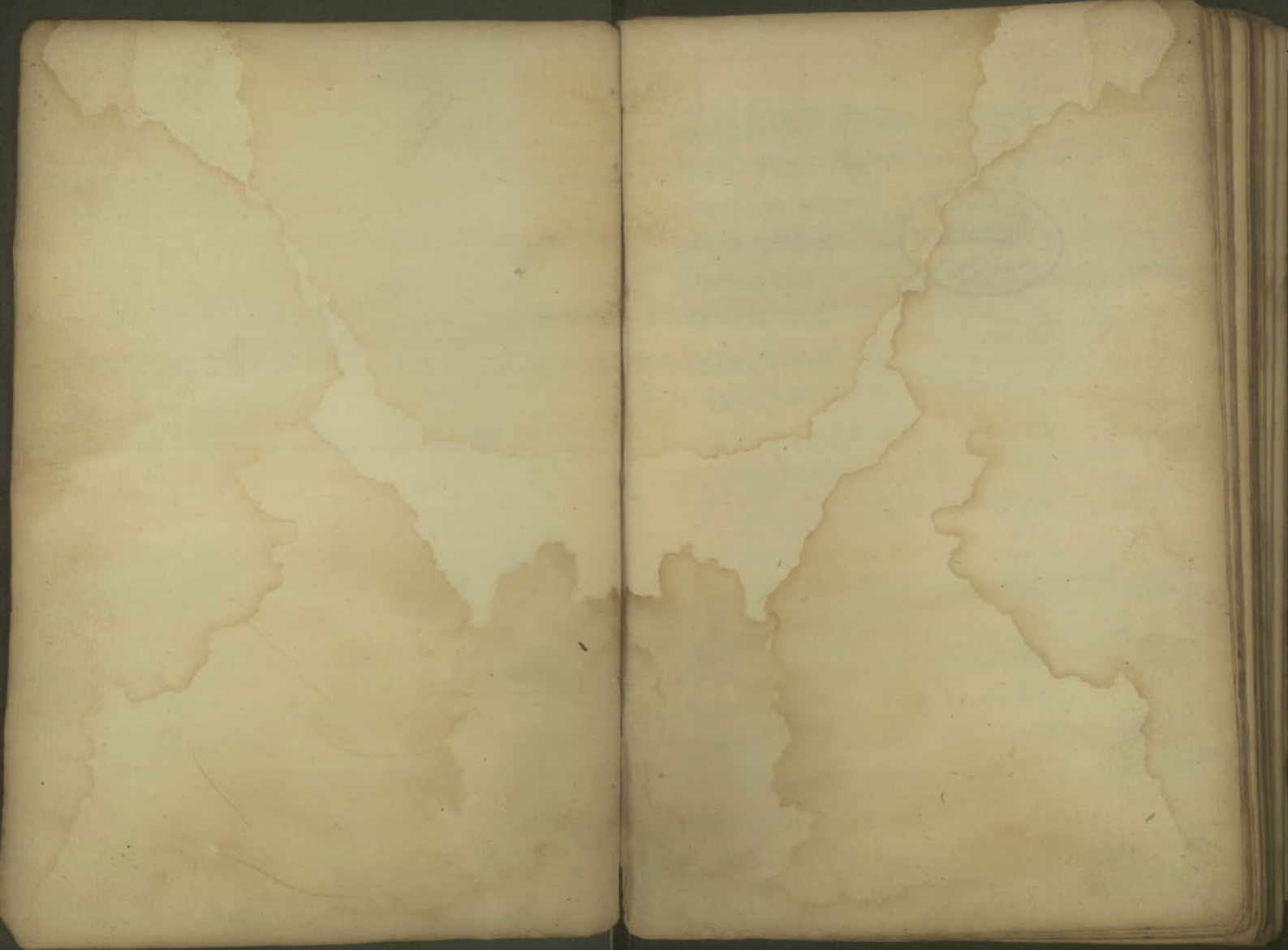
ويعاينها مرات وهي في الاصل للجمعية لا للتوصيفية فتكون التوصيفية  
عارضة لانها ان الجمعية قد غلبت على المعدول عنها كما نلاحظ في رجال وار  
بنو واذ كانت غالبية عليها فالوصيف بما شبه التوصيف  
باسماء الاجناس على ضرب من ان ويل مطلق بالتوصيف يقع كما  
ان التوصيف بما كوجا في اس اموال لا يكون الا على نمايل شجاع  
او مملوك كذلك التوصيف بذكر كوجا في رجال ثلاثة لا يكون الا على اقل

[illegible]

و بیا رفت









خطی اندک  
۰۱